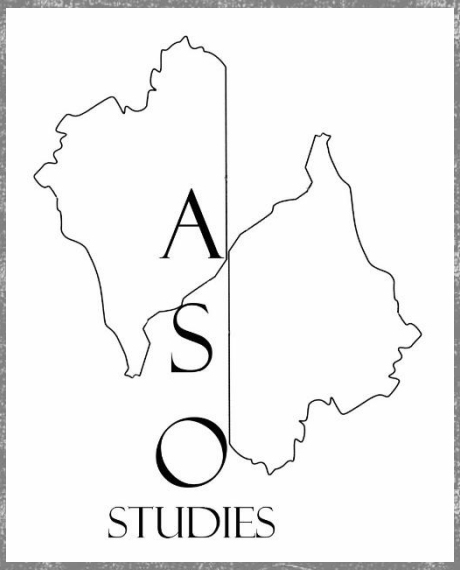

بناء الأمة- الدولة

ومشكلة الانشطارات الدينية/ المذهبية

مقاربة سوسيولوجية- سياسية (نموذج العراق)

الكاتب: فالح عبد الجبار

مركز آسو للدراسات

www.asostudies.com

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ليكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2021

اكتسبت الانقسامات الدينية- المذهبية في العراق زخماً بيناً منذ اتساع ظاهرة الاسلام السياسي بعد الثورة الايرانية (شباط ١٩٧٩)، وبلغت مدى هائلاً من التسييس، ثم العسكرة بعد الاحتلال الاميركي للعراق (آذار ٢٠٠٣)، فتغلغلت في الاطار الاقليمي، ثم اندفعت في اتساع في بعض بلدان الربيع العربي، لتعزز الاتساع الاقليمي فالعالمي للظاهرة.

ولعل النموذج العراقي هو الاكثر سطوعاً ودموية. فالنزاعات الاهلية، المذهبية و/او الإثنية، مستعرة، خفية أو علانية، منذ ١٩٦٤ وحتى اللحظة، مع فواصل خفوت مؤقت، أو اتساع دام.

بوسع الباحث أن يتمسك بفكرة أن قدم ظاهرة الانقسام الديني - المذهبي، وبروزها الحاد مجدداً بعد نشوء الدولة الحديثة، يبيح الاستدلال بانها ظاهرة جوهرية، تاريخية، متصلة لا فكاك منها.

لا ريب أن الهويات الدينية- المذهبية أقدم عهداً من الهويات الاثنية- القومية، وهي بالتالي سابقة لنشوء الدولة المركزية الحديثة، أي ما يسمى في الأدبيات السياسية السوسيولوجية بـ الدولة- الامةnation- state .

أما في ورقة البحث هذه فنميل إلى اعتماد استدلال معاكس، مفاده أن ظاهرة التسييس وعسكرة الهويات المذهبية معاصرة، جديدة، وظرفية، أي انتقالية، ناجمة عن تحولات كبرى في تاريخ تكوين الدولة الحديثة، أبرزها الطابع المركزي- الاحتكاري المفرط للدولة الحديثة واختلال بنيتها، الذي أثمر عن فشلها في بناء الامة- الدولة. أما صعود الاسلام السياسي كحركة وفضاء اجتماعي وخطاب بما يحمله من امكانات انقسام مذهبي، بالقوة أو بالفعل. فهو عامل حاسم بلامراء، إلا أننا نرى أن صعوده هو نتيجة لفشل بناء الأمة، وسبباً لاحقا لتحقيق أو تعميق تسييس وعسكرة الانقسام المذهبي.

ولعل نمو ظاهرة الكونية (أو العولمة) يمكن أن يندرج أيضاً كعامل فاعل، بما ينطوي عليه من إذكاء الوعي بالهويات الجزئية، نتيجة كثافة التفاعلات والاتصالات، بموازاة أو بعد انهيار اليوتوبيات الكبرى (الاشتراكية).

نركز في ورقة البحث هذه على حقل نجاح و/أو فشل الدولة في بناء الأمة، فهذا هو المنبع الاكبر لتسييس الهويات، رغم اعتماد هذا التسييس، على الخزين التاريخي للتمثلات الدينية- المذهبية، (بما فيها من مؤسسات اكليروسية، وبنى فقهية، وطقوس رمزية، ومخيلة جمعية).

نبدأ بحثنا هذا اولاً، بإشارات جوهرية لكن عامة عن معنى الأمة nation، ومعنى النزعة القومية، أي نزعة تأسيس أمة nationalism، وبنائها في دولة في الحقبة المفضية إلى الانتقال لتأسيس الدول- الأمم في الرقعة العربية، لنمضي ثانياً في تحري منابع النزعة الوطنية العراقية (أي النزعة القومية في الإطار العراقي)، وسيرورة بناء الدولة- الامة في العراق، ثم نعاين ثالثاً تشقق فانهيارهذا البناء، وما رافق ذلك من صعود وتسييس للهويات الجزئية، على أساس مذهبي وإثني، ونعاين رابعاً المنابع المغذية لذلك.

لعل من شأن هذا الامتداد التاريخي للمقاربة السوسيولوجية أن يكشف أن النزاع المذهبي الطائفي ذو مسار تراكمي، تناقصاً أو تصاعداً، ما يؤكد اننا ازاء ظاهرة ظرفية، conjecturalأي انتقالية، وليست ثابتة حسب رأي المدرسة الجوهرية essentialist[1]

أولاً- الأمة، القومية، وتشظي المجتمع

النزعة القومية، والأمة، والدولة القومية (أو الدولة- الامة) ظاهرات تاريخية فتية، إن جاز التعبير، لا يزيد عمرها عن قرنين ونيف، لكن الدولة- الأمة غدت، منذ الحرب العالمية الأولى الشكل السياسي أو التنظيم السياسي الشامل المعترف به، والقائم على تطابق الحدود السياسية للدولة بحدود الأمة كجماعة[٢]، وعلى حين أن الحدود السياسية جغرافية تتعين بإقليم محدد، فإن تعيين أو اختراع الأمة يعتمد على أساس الثقافة بالمعنى السوسيولوجي، لكن الثقافة بدورها تتميز على قاعدة اللغة، أو الدين، أو العرق[٣]، أو حتى مزيج من هذا وذاك. هناك جماعات قومية لا تتوفر على أي عنصر مشترك

[1] Sami Zubaidaيقدم زبيدة تحليلاً نقدياً للمدرسة الجوهرية مفككا أدعاءها بوجود جواهر ثابتة مناوئة للحداثة في بعض الاديان.

[٢] E. Gellner, p.1.

[٣] E. Gellner, p.35

(الهند مثلا) وهناك جماعات تتطابق وتجتمع فيها سائر العناصر الثلاثة المميزة للثقافة (اليابان). في أي حال، ثمة افتراض بأن الأمة تتميز بتجانس ثقافي معين، يتيح تماسكها ويبرر اندماجها في إطار دولة موحدة.

ويبدو المَعْلم الثقافي المميز للجماعة اعتباطياً في أحيان كثيرة[٤]. ولعل هذا الاعتباط وراء شيوع فكرة "اختراع" الامة، وتخيل "الامة" انثروبولوجيا[٥]. خلاصة ذلك أن الدولة القومية، والنزعة القومية، نتاجان تاريخيان قريبا العهد، رغم تكونهما من عناصر جامعة موغلة في القدم، أو سابقة للتاريخ (اللغة، الدين) أو عناصر طبيعية (العرق) شأن امتلاك المرء عينين ورأس واطراف. والدور الذي تؤديه الثقافة أياً كان الشكل الذي تتجلى به، هو وظيفة تماثل ومجانسة، للجماعة المعينة، أي تعيين هوية موحدة، أو هو وظيفة فصل وتمييز لهذه الجماعة بتفريقها عن هوية الجماعات الاخرى، على غرار قانون الهوية الارسطي آ=آ وليس ب، ج، د، الخ.

كانت الامبراطورية العالمية، هي الوحدة السياسية النموذجية للعصور الغابرة كالامبراطورية الرومانية، والأموية والعباسية، والامبراطورية البيزنطية المقدسة والامبراطورية العثمانية، (نترك جانباً إمبراطوريات مغلقة تحولت الى دول قومية كاليابان والصين).

لكن هذه الوحدات الكبرى ظاهراً، كانت مفتتة داخلياً الى إمارات، ودول مدينة، وسلالات حاكمة محلية، وتتوفر على مراكز سلطة لا حصر لها: سلطات طوائف، اتحادات حرفية واصناف وجماعات دينية، وأمراء حرب، الخ. ويمكن للمرء في إطار عالم الأسلام أن يضيف سلطات وولاءات للقبيلة، والعشيرة ولأعيان المدن، والآغاوات، والمراجع الدينية، ويتحدث عن تعدد الجماعات الأثنية، والاديان، والمذاهب.

الامبراطورية، هذه الوحدة الشاملة للتنظيم السياسي الغابر، هي كيان مجزأ ومتشظٍ داخلياً، وأن مختلف المكونات تفتقر إلى الروابط العضوية البانية لتلاحم المجتمعات الحديثة. وهي حواجز منيعة ستواجه بناء الدولة المركزية الحديثة على الأساسي الأثني المتجانس. ولكن الإكتساح كان سريعاً حيثما تطور الاقتصاد التجاري، والمدن الصناعية والفكر الحديث عاصفاً: تحطيم تقسيم العمل الثابت في المجتمع الزراعي، كسر احتكار رجال الكهنوت للثقافة، تعميم الثقافة العليا عبر نظم التعليم باللغة المحلية، تمركز الدولة (جيشاً، وإدارة)، نمو المدن وتكثيف وسائل الإتصال، وإحلال ولاءات جديدة للأمة كجماعة حرة، متساوية (فكرة المواطن والإنتخابات) تقف فوق اشكال الولاء القديمة، سواء كانت فوق قومية (عبر الأديان) أو دون قومية (التنظيمات المحلية للمدن، والإمارات، والقبائل)[٦].

ولو عاينا مجريات القرن العشرين في جلّ الرقعة العربية، من منظار القرن التاسع عشر، لرأينا أن ظهور الدولة القومية (القطرية باللغة الإيديولوجية) يبدو بمثابة تنظيم سياسي جديد ذي حدين:

الحد الأول، انفصالي، موجه ضد الجماعة الكبرى المقدسة (العثمانية) الموحد شكلياً في إطار امبراطوري. والحد الثاني توحيدي موجّه إلى المجتمع الزراعي – الحرفي المحلي، المتشظي مدناً، وقبائل، وجماعات دينية ومذهبية وطبقات مغلقة من السادة، والأشراف، والأعيان ونقابات الأصناف والتجاروشيوخ وأغاوات، وسادة الطرق الصوفية، المنظمة في عوائل ممتدة وهلمجرا.

ونكرر هنا أن الامبراطورية العثمانية كيان سياسي مقدس (= شرعيته تقوم على الدين)، متعدد الأثنيات، متعدد الأديان، متعدد السلطات المحلية، يمتد على عموم العالم العربي (عدا المغرب) وأجزاء من شرقي ووسط اوربا. ولو أستثينا الأناضول لوجدنا أن معظم الولايات العربية كانت خاضعة لحكم أسر وسلالات تنحدر من النخب العسكرية العثمانية (المماليك

---

[٤] يلحظ غيلنر Gellnerان هناك نحو ٨٠٠٠ مجموعة لغوية في العالم، علما ان عدد الدول لا يزيد عن ٢٠٠، وان قلة من الدول تستطيع الادعاء بامتلاك تجانس اثني.
Gellner, ibid, p.35.

[٥] لعله لهذا السبب اطلق غيلنر على الامة في احدى مقالاته اسم: الجماعة المتخيلة، وقد استعار بندكت اندرسون هذه العبارة عنوانا لكتابه، وفكرة لموضوعته عن التخيل القومي للذات وللزمان، بديلا عن التخيل الديني بتوسط الاشكال الادبية (الرواية)، وتوسط وسائط الاتصال الحديثة: الصحيفة او "رأسمالية الطباعة" print capitalism حسب تعبير ه.B.Anderson. Verso, 1980.P.13 and Passion

[٦] "تاريخ نشوء القوميات في أوربا متعدد، كون Kohn يفضل عام ١٦٤٢ وآكتن عام ١٧٧٢ عام تقسيم بولندا، وخضوري عام ١٨٠٦ تاريخ نشوء رسائل فيخته الشهيرة إلى الأمة الالمانية... وكثرة تختار عام ١٧٨٩ (عام الثورة الفرنسية) p.27 A. Smith
اما التاريخ التقريبي لنشوء النزعة القومية في العالم العثماني- العربي فيرجع الى سبعينيات القرن التاسع عشر.

مثلاً)، وتتمتع بقدر من الإستقلالية. وهناك مناطق ورقاع تخضع لحكم الأعيان المحليين المسلحين في بعض المدن، أو عوائل الإشراف (في مكة مثلاً) أو شيوخ قبائل (في صحاري أم في إصقاع الأستقرار الزراعي)، أو كانت بلا حاكم (مثال نجد). وهناك رقاع يحكمها ولاة معينون مباشرة من الباب العالي، ولكن ليس من دون سلطات محلية وسطية يقودها منظمو العنف المحليون.[7]

وكانت الأمبراطورية العثمانية في نشأتها تعتمد المقدس في شرعيتها (الدين) في إطار المذهب الحنفي السني، المتسامح مع المذاهب السنية الأخرى (خصوصاً المالكية والشافعية). كما تعتمد على فكرة الخلافة التي استقاها العثمانيون (حقاً أو زعماً) من آخر خلفاء بني العباس في القاهرة.[8]

وكان الهرم السياسي الاجتماعي يحتضن المسلمين السنة في قمته، يليهم المسلمون الشيعة، فالمسيحيون واليهود، وبقية الأديان. وقد اكتسب الأخيرون (المسيحيون واليهود) وضعاً قانونياً خاصاً (نظام الملل) يتيح لكل جماعة دينية أن تعيش وفقاً لقانونها وتختار ممثليها لدى سلطات الباب العالي[9].

الانتقال من عصر الامبراطورية المقدسة إلى الدولة القومية الحديثة، جاء مركباً، وفجائياً ومكثفاً. فالدولة الحديثة، تقوم على مبدأ المواطنة، أي مساواة أي فرد مع فرد آخر، مسلماً، أو ذمياً، حضرياً، أو بدوياً، سيداً من الاشراف، أو حرفياً، شيخ مشايخ قبلي متعلم، أم فلاح قبلي جاهل بالأبجدية، أفندي، أم عامي.

وتحتاج هذه المساواة، دولة مركزية، ومؤسسات دستورية، وخطاباً قومياً جامعاً، اقتصاداً ديناميكياً متفاعلاً، ونظام تمثيل ديمقراطي مفتوح.

كانت نُظم المركزية الحديثة، والدستورية، والنزعة القومية قد ترعرعت في قلب الدولة العثمانية (ما صار اليوم تركيا)[١٠]. هذه الحركة التاريخية، طورت اتجاهين: لامركزي، يستهدف إعطاء المجموعات الأثنية غير التركية حقوق استقلال ذاتي (العرب والكرد)، وإتجاه آخر مركزي يركز على الإصلاح المؤسساتي والدستوري الحداثي للدولة المركزية[١١]. وتكللت الحركة بإنقلاب عسكري حمل ممثلي جمعية الاتحاد والترقي، القومية، المركزية، التحديثية إلى سدة الحكم. وكان للاتجاه اللامركزي العربي صدى قوياً في المناطق العربية إلا أنه كان محدوداً وضعيفاً في العراق. ويرى حوراني أن القومية التركية والقومية العربية، في تلك المرحلة "لم تكن موجهة ضد تغلغل النفوذ الاوربي بقدر ما كانت موجهة أساساً إلى حل مشكلات الهوية والتنظيم السياسي للامبراطورية"[١٢].

ثم يضيف "النزعة القومية المصرية والتونسية والجزائرية،... تبلورت بإزاء مشكلات الحكم [الكولونيالي] الأوربي، وكانت معنية بهذه القضايا في إطار بلدان ذات حدود مرسومة بوضوح".

حال العراق كان مغايراً لبلاد الشام (مثلاً) حيث النزعة القومية العربية قوية (لامركزية وسواها)، ومغاير لمصر وبلدان المغرب، حيث النزعة الوطنية قوية بازاء الاحتلال الكولونيالي (الانكليزي والفرنسي)، أو حيث توجد دولة، أي كيان سياسي إقليمي واضح التحديد. أما العراق العثماني فكان يفتقر إلى العنصرين الأول والثاني معاء

---

[7] البرت حوراني تاريخ، Albert Hourani, History p. 217, 251.

[8] ثمة اتفاق شائع على حكاية تنازل اخر الخلفاء العثمانيين، الا انها جوبهت باعتراض من ساطع الحصري في خمسينيات القرن ٢٠.

[9] انظر على سبيل المثال مواد الدستور العثماني، والدستور العراقي الاول (١٩٢٥)، فيما يخص تمثيل غير المسلمين (النصارى= المسيحيين، الموسويون= اليهود) في البرلمان وفق نظام الكوتا. رعد الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٢١٣، وص ٢٧٧.

[١٠] انظر هولتHolt، ص ٥٢، والبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية ص ٢٧٣، خالد زيادة ص ٣٤-٤٣، برنار لويس ص ١٥٠-١٥١.

[١١] هولت ٥٢. حوراني ص ٣٠١.

[١٢] حوراني ٣٠٩-٣١٠. نلاحظ ان عراقيا واحدا حضر المؤتمر العربي بباريس عام ١٩١٤ (الوردي، حوراني).

ثانياً الانتقال في العراق: دولة بلا أمة

ورثت الدولة العراقية الوليدة، كما رسمت حدودها الإدارة الكولونيالية البريطانية في فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٣٢)، كامل مشكلات الانتقال الى المركزية الحديثة، وبناء الأمة الناجم عن مجتمع مفتت ما قبل حديث. كان العراق يضم بين دفتيه أقواما عدة: العرب، والكرد، والتركمان، والاشوريين. وينقسم الى أديان، ومذاهب أبرزها الانقسام الشيعي-السني. وينشطر اجتماعياً الى أهل مدن وأهل قبائل وعشائر. وتتراتب المدن اجتماعياً في هرم لا مساواتي، السادة والأشراف، التجار، الحرفيون، المنظمون في أسر شبه مغلقة، ويعتمدون على عصبيات الاحياء (المحلّة بالدارجة العراقية)، أما عالم القبائل فمنشطر الى بدو وزراع، وتقوم بين القبائل مفاضلات هرمية: أهل الأبل (المحاربون) والشاويه (رعاة الاغنام)، والحرّاثة (المستقرون في الزراعة)، وأهل الأهوار (المعتمدون على تربية الجاموس وصيد السمك). هذا المجتمع المؤلف من جماعات، تخترقه قيم اجتماعية ودينية ميالة إلى الانغلاق والتفريق والمفاضلة لا إلى الانفتاح والمساواة والتوحيد. من هنا الحاجة إلى مؤسسات دمج، ودستور منفتح وخطاب توحيد (الأيديولوجيا الوطنية). ما من أحد كان واعياً بهذه التشظيات أكثر من الأمير (لاحقاً الملك) فيصل الاول العربي السني –الشافعي، والحجازي، الواعي بالمبدأ الجديد الناظم للدولة الحديثة، المبدأ الوطني او القومي، والمدرك لحدّة الانقسامات الإجتماعية في الإطار الجغرافي الجديد

-العراق:

"إن البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملّية [يقصد القومية] والدينية. فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، مقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى"١٣.

ويعدد فيصل الأول الانقسامات الاجتماعية " ١- الشبان المتجددون (الحداثيون)، ٢-المتعصبون (المحافظون)، ٣- السنة، ٤- الشيعة، ٥- الاكراد، ٦- الأقليات غير المسلمة،٧- العشائر، ٨- الشيوخ، ٩- السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيئة١٤".

نجد هاهنا الانقسام الأثني (عرب- اكراد) والانقسام الديني (مسلمون/مسيحيون) والانقسام المذهبي (شيعة-سنة)، والانقسام الاجتماعي (العشائر والمدن)، والانقسام الفكري (الحداثيون/والمحافظون). ويضيف:

"أقول وقلبي ملآن أسى أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة،... فنحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه ونعلمه"15.

ولعل أبرز معلم على أزمة البحث عن الهوية في العراق عام ١٩٢١، ما دار بين الأمير فيصل (قبل تتويجه) والسير بيرسي كوكس (Cox)المندوب السامي البريطاني والحاكم الفعلي للعراق. كانت بريطانيا تتجه الى إنشاء دولة عراقية وفقاً لروح العصر، أي مبدأ القوميات الذي جاء من مصدرين متعارضين، الرئيس الليبرالي الاميركي وودرو ويلسون والرئيس الثوري الروسي فلاد يمير لينين. على أن تضم الدولة ولايتي بغداد والبصرة، أما ولاية الموصل فكانت عملياً تحت الاحتلال البريطاني ولكن غير مدرجة بعد للحسم، واعترض فيصل على الكيان الهزيل (ولايتي بغداد والبصرة) المحاط بالاتراك (المطالبين بالموصل) والايرانيين والسعودية (جنوباً) ورأي أن ذهاب الأكراد في دولة يعني أنه (فيصل) سيجلس على عرش مملكة ذات اغلبية شيعية لن تستقيم له وهو السني الشافعي (شأن الأكراد). لعل ضم ولاية الموصل إلى الكيان الجديد قيد الاعداد جاء في إطار المصالح النفطية البريطانية (آفاق استكشاف النفط في الولاية) ولكنه جاء أيضاً في إطار البحث عن ركائز لتوازن بناء الامة العراقية الجديدة، في منظور فيصل، وبذلك خُتم على مصير الأقليم الجديد، بأن يكون ثنائي القومية، بتوازن ديني /مذهبي (تقريبي)16.

---

١٣ الحسني، تاريخ الوزارات، المجلد الثالث، ص ٣١٥.

١٤ الحسني، ص ٣١٥.

15 الحسني، تاريخ الوزارات، المجلد ٣، ص ٣١٧.

16. G. Khoury and N. Meouchy, Etat et Societes de L'orient Arab, Geuthner, 2007, p.122-3

الانقسام العربي- الكردي، أو الثنوية القومية، معلم ينتمي لعصر القوميات، المبدأ الناظم للدولة الحديثة، أما الانقسامات الدينية- المذهبية الحضرية- القبلية، فهي أرث تاريخي اجتماعي اسلامي.

كان على الدولة الجديدة، أن تحل مشكلة الاندماج الصانع للأمة، أو بعبارة اخرى كان العراق دولة تبحث عن أمة.

أقيمت الدولة الجديدة على أساس نظام برلماني دستوري، على رأسه ملك عربي، مسلم، نبيل الأصل، هو الملك فيصل بن الحسين. هذا الترتيب يعكس طبيعة القوى الفاعلة: القوة الكولونيالية (بريطانيا) بنظامها الملكي الدستوري على نمط برلمان ويستمنستر (بمجلسيه: العموم واللوردات) والأرومة العربية للحكام، الذي يمثل النزعة القومية العربية- الأثنية الناشئة، التي يحملها الملك فيصل والضباط العراقيون الذين التحقوا به في سوريا (الضباط الشريفيون نسبة إلى الشريف حسين)، أما النسب القريشي للملك فيلبي مطالب ايديولوجيا النسب المكينة عند عوائل السادة (الشيعة) والأشراف (السنة) كما يتناغم مع ايديولوجيا النسب عند القبائل العربية، الأهم من ذلك عند طبقة المجتهدين الشيعة في النجف وكربلاء.

ويلاحظ أن الاستفتاء البريطاني على نشأة الدولة والأمير فيصل حظي بقبول عام وسط الشيعة والسنة، واعتراض شديد وسط الاكراد والتركمان، مؤشراً على جدية الانقسام الاثني (الأكراد)، والاعتراض التركي (خارجي)، وغياب الانقسام الطائفي١٧.

وبإستثناء الأكراد، لأسباب أثنية، والتركمان لأسباب سياسية (موقف تركيا)، فإن اختيار الأمير فيصل بن الحسين حظي بقبول عام سني – شيعي، في الاستفتاء العام وهو يوائم، بهذا القدر أو ذلك ميلاد النزعة الوطنية العراقية علم ١٩٢٠. واشتدت بعد عام ١٩٢٠ عام الثورة العراقية، خصوصاً في المدن، على يد عدد من تجار المدن وعلى رأسهم التاجر الشيعي جعفر أبو التمن، مؤسس الحزب الوطني، وهو أول حزب سياسي حديث، شيعي- سني. ورغم ضعف المدن (٢٤٪من السكان) فقد اضطلعت بدور صانع الأفكار ومحرك التمردات ضد سلطة الانتداب حيث نظمت في بغداد أول تظاهرات في شكل احتفالات دينية –سياسية: مولد نبوي (طقس سني) في جوامع شيعية، وموكب حسيني (طقس شيعي) في جوامع سنية، فكان الطقس المشترك الجديد ايذاناً بولادة الوطنية العراقية وسط عرب المدن18.

كما حمل الضباط الشريفيون العائدون من سوريا بعد الاحتلال الفرنسي لها، أفكار النزعة القومية العربية، الداعمة، بصيغتها آنذاك، للنزوع الوطني العراقي.

كما ان الخطاب القومي المحلي (الوطني) تعزز بفضل فتاوى النجف، السابقة لثورة ١٩٢٠، واللاحقة لها، في دعواها لإستقلال "الأمة العراقية " بأميرعربي مسلم، وهي فتوى تعكس وعي المجتهدين بالمبدأ القومي الناظم للأمم، في جانب مثلما تعكس تمسكهم التقليدي بالبعد الديني العام خلوا من التعيين المذهبي١٩.

هكذا ولدت الوطنية العراقية بإزاء تحديات الكولونيالية الغربية، لتلحق بالنزعات الوطنية المماثلة في مصر والجزائر، وتونس، الخ لكنها على خلاف ذلك ولدت على أساس اتفاق وتفاهم سني- شيعي، نعني تحديداً اتفاق قوى اجتماعية فاعلة، قوامها تجار المدن وشيوخ العشائر، والنخب العسكرية – الإدارية المتحدرة من الإدارة العثمانية.

كانت بنية الدولة الوليدة ثنائية: دولة الانتداب الحاضرة بشكل مندوب سامي، وجيش بريطاني، وجهاز من المستشارين الاغراب، ودولة وطنية، ملك، وجهاز إداري ووحدات عسكرية من عناصر عراقية. وكانت هذه الثنوية تجمع مصالح القوة الكولونيالية في جانب، وشروط تقرير المصير المحلي، في جانب آخر.

هذه الثنائية في تركيبة الدولة في الحقبة الكولونيالية، تركت أثرها في سيرورات تكوين الدولة وبناء الأمة. هاتان العمليتان (١- تكوين الدولة، ٢- بناء الامة) متطابقتان إلى حد كبير، في المجتمعات المتجانسة، ولكنهما مفترقتان أو تنعمان باستقلال نسبي عن بعضهما في المجتمعات اللامتجانسة (أو المبرقشة كما أفضل تسميتها) .

---

١٧ العطية، نشأة الدولة (١٩٨٨)، دار اللام لندن، الملاحق.

18 لعب مجتهدو النجف دوراً هاماً في الحركة الدستورية بايران ١٩٠٦، وقد صاغوا فتاواهم الدستورية باللغة القومية (الملة =الامة). انظر ابراهميان، Abrahamian, Iran Between two Revolutions.

١٩ التميمي، جعفر ابو التمن، سيرة سياسية، كذلك الوردي، لمحات، الجزء السادس

ابتداء تكوين الدولة يتعلق بنظام المؤسسات والرقعة الإقليمية للكيان السياسي الجديد، بدستوره وقوانينه وبنى السلطة (الوزارة، الإدارة، الجيش، الشرطة) العملة، العاصمة، العلم وما شاكل.

أما بناء الأمة فيتعلق بإرساء الآليات الضرورية لضمان رضى ومشاركة شتى الجماعات الأثنية والدينية والثقافية، واندراجها في المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية.

بالطبع هاتان العمليتان متداخلتان رغم تباينهما. العملية الأولى (تكوين الدولة) تؤسس الدولة كجهاز للأدارة والحكم، والعملية الثانية (بناء الأمة) تؤسس الدولة كممثل لجماعة قومية (ذات تجانس) أو وطنية (تقطن أقليما موحداً).

ولسوف نرى كيف أن هذه الثنائية ستفعل فعلها في كل حقل. تكوين الدولة يبدأ بتحديد الرقعة الجغرافية، أي تثبيت الحدود، وإنشاء مؤسسات الدولة كالجهاز الإداري، الوزارات، المؤسسة العسكرية، نظام التعليم الحديث، نظام القضاء، الدستور، البرلمان، والمؤسسات الرمزية: العاصمة، العلم، والمؤسسات الاقتصادية (العملة، البنك المركزي) والنواظم الاقتصادية بما في ذلك الضرائب.

وقد مضت عملية بناء هذه المؤسسات لتكوين الدولة كجهاز سياسي للحكم، عدة سنوات، تميزت باضطرابات كبرى تمثل ردة فعل دول المنطقة بعامة، والمجتمع الأهلي المتشظي بخاصة، ازاء الدولة الجديدة.

يقول لونكرك وهو عسكري إداري ومؤرخ بريطاني خدم في العراق، عن فترة التكوين هذه: "الوضع الدستوري للمنطقة [العراق] ملتبس. ثمة سيادة تركية ما تزال قائمة، رغم إنها كامنة، وثمة انتداب، تقبله بريطانيا ويرفضه العراق نفسه، وثمة نظام ملكي دستوري لكن الدستور لم يسّن بعد، وثمة معاهدة مبتغاة مع بريطانيا، لكنها لم تكتب بعد"[٢٠].

فمثلاً اعترض كل الجيران على حدود العراق: إيران اعترضت حول كردستان وشط العرب، تركيا اعترضت على ضم الموصل، والسعودية على منطقة الحياد، وبريطانيا نفسها على الكويت. وبالطبع كان من المحال على أي جماعة أهلية (محلية) أن تثبت رقعة الأقليم (العراق) هذا الشرط الأساس لأي دولة حديثة، بدون القدرة العسكرية البريطانية المتفوقة. ودخلت دولة الانتداب في نزاع مع الدولة المحلية في صراع حول وتيرة، وحدود بناء المؤسسات، فمثلاً بريطانيا اعترضت على توسيع الجيش وأبقته في حدود ٧٥٠٠ جندي، كما جوبهت خطط التجنيد العام (بدل التطوع) بمعارضة بريطانية (للحفاظ على اعتماد العراق على القوة العسكرية البركولونيالية) ومعارضة القبائل لسبب أخر يتصل بالخوف من أخذ الأبناء للخدمة، وحرمان الأسر الفلاحية من القوة البشرية المنتجة. ونشب صراع آخر بين الاثنين حول الدستور الذي ربطت بريطانيا المصادقة عليه بأبرام المعاهدة العراقية –البريطانية.

هناك تصادم آخر بين شقي الدولة الكولونيالية، البريطاني والعراقي، دار حول النظام القضائي، حيث دفع البريطانيون باتجاه تقسيم العراق إلى قضاء حضري خاضع للقانون الوضعي، وقضاء قبلي خاضع للعرف العشائري. كان هذا التدبير في العرف البريطاني، وسيلة إقتصادية كفوءة للحكم Cost-effective rule يتكفل فيه مشايخ العشائر بإدارة القضاء والامن في الأرياف، وتتولى فيه القوة الجوية البريطانية معاقبة العصيان، أي عصيان[21].

لم يمر تكوين مؤسسات الدولة بلا تمردات واعتراضات محلية وتمردات قبيلة عربية ضد الحكم البريطاني أو تمردات أثنية (تمردات الشيخ محمود البرزنجي – السليمانية) ضد تأسيس الدولة (أعوام ١٩٣٠،١٩٢٤،١٩٢٠) أو احتجاجات حضرية ضد المعاهدة البريطانية أو اعتراضات وفتاوى دينية (من النجف) تحرم على الشيعة الخدمة في الدولة، اعتراضاً على النفوذ البريطاني، لا تصادماً مع فكرة وجود دولة عراقية. لكن هذه السيرورة حظيت ايضاً بدعم حضري – قبلي، توطد بالتدريج. منابع هذا الدعم تعود إلى عمليات بناء الامة، أي ادراج شتى الجماعات في بنية الدولة، وفتح باب المشاركة السياسية، والادارية والاقتصادية والثقافية أمام هذه الجماعات. وبالفعل اشتملت أول وزارة عراقية على مزيج عربي – كردي، شيعي– سني، ويهودي (موسوي) كما أن البرلمان العراقي نظم على أساس تمثيل المحافظات، وأفراد حصة للموسويين (اليهود) والنصارى (المسيحين)، حسب منطوق دستور ١٩٢٥.

---

٢٠ Lonrgrigg, Iraq 1900-1950, p.134-135.

21 T. Dodge, Inventing Iraq, p. Sluglett, Britain in Iraq, p.

لكن العملية الاهم، هي استخدام السلطة التوزيعية للدولة كمالك لرقبة الارض، في خلق طبقة واسعة ومتعددة المشارب من ملاك الارض ثم طبقة رجال الاعمال. وشكلت هاتان الطبقتان الأساس الاجتماعي الاقتصادي لبناء الأمة ذات الاغلبية الريفية (٧٦٪من السكان) وكانت هذه الطبقة الجديدة تضم شيوخ القبائل العرب، والأغوات (زعماء قبائل الاكراد)، وسادة وإشراف شيعة وسنة، فضلاً عن تحول النخب السياسية من الضباط والإداريين، بل الملك فيصل نفسه، الى ملاك اراضي. وبخلق طبقة ملاكين متماسكة وموالية، توفرت الدولة الوليدة على أداة جبارة لدمج شظايا الجماعات الأثنية والمذهبية والدينية المتنافرة.

ويلاحظ أن تركيب طبقة ملاك الارض يوازي تقريباً التركيب المذهبي- الديني والأثني: نحو ٤٨٪ من الشيعة، و٢٠٪ من الأكراد السنة، و١٨٪عرب سنّة، فضلاً عن وجود تركمان وآشوريين وسواهم، في صلب هذه الطبقة٢٢ التي وجدت في استقرار الدولة حماية لحقوق الملكية الجديدة للأرض، كما وجدت في المشاركة في مجلس النواب والأعيان وسيلة لضمان وتمثيل مصالحها. ورغم أن هذه المصالح كانت جزئية، مأخوذة على انفراد، فأن تنوع طبقة ملاك الارض، ضمن الاندراج المتوازن لشتى الجماعات وعمل بالتدريج، على تسهيل بناء الأمة.

معنى ذلك أن انفتاح النظام السياسي على تمثيل شتى الجماعات، والمشاركة في الثروة الاقتصادية، الارض أولاً فرأس المال في إطار إقتصاد السوق الحر، أتاحاً للدولة كجهاز للحكم، أن توسع وظيفتها من مجرد جهاز تحكم الى كيان يمثّل أمّة قيد التكوين.

لعبت المؤسسات والمنظومات المركزية للدولة كالمدارس والجيش، أو الادارة والبرلمان دورها في عمليات المجانسة والتوحيد. ولعل تطويرالشبكات الحديثة للاتصالات والمواصلات (بناء الطرق، الملاحة التجارية، سكك الحديد) ساهم في تقليص العزلة السرمدية بين المجموعات الحضرية والريفية، وخروج المدن، المنغلقة على ذاتها من عزلتها السابقة لكي تنشط وتتفاعل في فضاء وطني مشترك ناشئ حديثاً.

وشرعت الخطوط الفاصلة بين الأحياء المغلقة داخل المدن بالتلاشي، وظهرت أحياء جديدة قائمة على المهن الحديثة، لا العصبيات الفارطة. كما أن استقرار القبائل نهائياً في الارض وتفتت الاتحادات القبلية عجل في تفكيك هذه "الدويلات" القبلية.

ولعل ما سهل عمليات بناء الأمة أن الوعي بالانتساب الأثني والديني والمذهبي، كان وعياً ثقافياً بقي، باستثناء الكرد، غير مسيّس، فبؤرة الولاء عصر ذاك، وكانت على الدوام (وما تزال بحدود معينة) مرتبطة بالتنظيم الاجتماعي المحلي كالعشيرة والجماعات القرابية (الأسر الممتدة للسادة والاشراف)، والقرية، وعصبيات المدن. وضمن هذه التشكيلات الاجتماعية كانت الطبقات أو الشرائح القديمة (ما قبل الحديثة) تنشط وتفعل فعلها: الارستقراطيون، الاشراف، التجار، الشيوخ والأغوات، الحرفيون (الاصناف)، ومن هؤلاء نشأت طبقة الملاك ورجال الأعمال الجدد (التجار، الصناعيون، المصرفيون، والمقالون).

بقي أن نضيف إن عمليات الاندراج في بناء الأمة لم تكن سلسة دوما ولم تكن طوعية دوماً بل اتسمت في فواصل مهمة باستخدام وسائل العنف السافر، باستخدام القوة العسكرية: قمع حركات الكرد (ابتداء من ١٩٢٤)، أو تمردات القبائل ضد الخدمة العسكرية (١٩٣٤)، أو قمع حركة الآشوريين (١٩٣٦)، أو تهجير اليهود (١٩٤٨). لكن المجرى العام، رغم هذه الفواصل، تميز بقدرة الدولة المركزية على بناء اللحمة بين الأجزاء المبعثرة وإن عمليات الاندراج أو التكامل اتصفت بالديناميكية.23

ولعل أبرز معلم على نجاح مسعى الدولة في بناء الأمة إن الانقسامات الاجتماعية- الطبقية، خلال حقبة الإربعينات والخمسينات: الفلاح بإزاء المالك الإقطاعي، العمال بإزاء رأس المال (الأجنبي والمحلي)، الطبقات الوسطى الحديثة المعتمدة بأغلبها على التعليم (بيع المعرفة) بإزاء الطبقات القديمة، ولدت حركات ثورية عارضت النظام الملكي على أساس

---

٢٢ انظر جداول بطاطوBatatu، حول تركيب طبقة ملاك الارض ص ٤٧-٤٨.
اما عن مشاركة ملاك الارض في البرلمان انظر ص ١٠٣.

23 Ph. Marr. P. 127, 143-146. Batatu, p. 27, 32, 807

ايديولوجي-اجتماعي، تعبيراً عن الاحتجاج على الاقصاء السياسي والاقتصادي. وكانت مرجعيتها في ذلك شعب ضد حكومة، فلاحون ضد اقطاعيين وعمال ضد رأسماليين ووطنيون ضد حكم كولونياليين أغراب، في إطار عراق موحد.

ثالثاً الحقبة الجمهورية: دول تفتيت

لا تنمو الأمم على الأشجار، فهي لا تنتمي الى حقل الطبيعة، بل إلى ميدان التنظيم السياسي- الاجتماعي – الثقافي نتاج عمليات مقصودة لتكوين الدولة وبناء الأمة، وهي تتأسس بأشكال عدة: تنشأ الأمم أولاً من وجود جهازسياسي مركزي لا قبل له بالاستمرار لولا وجود تكنولوجيا عسكرية، ووسائل إتصال متطورة، وتنشأ ثانياً من وجود نظام اتصال ثقافي موحِّد (اللغة، المؤسسات التعليم، الجرائد، الكتب، ولاحقاً الإذاعة، الخ)، وتقوم ثالثاً على قاعدة نظام اتصال مادي (طرق ووحدات إنتاج، وتجارة، واسواق)، متداخلة، متكاملة، في رقعة محددة، شريطة أن يكون الجهاز السياسي، والحقل الثقافي والفضاء الاقتصادي – التداولي مفتوحاً على المشاركة أمام الجماعة الوطنية اللامتجانسة من حيث الأثنية، أوالدين، أو المذهب أو أي معلم من معالم تعيين الجماعة الوطنية وتجانسها. وتلعب الدولة دوراً حاسماً في توطيد هذا التجانس، أو زعزعته وتخريبه.

عرضنا في أواخرالقسم الثاني السابق كيف أن دولة الحقبة الملكية، ابتداء من الفترة الكولونيالية، وحتى سقوطها (١٩٢١-١٩٥٨) نجحت في لملمة الأبعاد الإجتماعية، وادراجها في عمليات تكامل بانية لأمة لم يكن لها وجود سابق سوسيولوجياً وسياسياً.

عمليات التكامل هذه أفضت إلى خلق طبقات جديدة: ارستقراطية ملاك الأرض متعددة الأثنيات والأديان والمذاهب. وطبقة كبار رجال الأعمال المتنوعة بالمثل، وكانت هذه ركيزة النظام السياسي وأعمدة تلاحم الأمة. علاوة على ذلك نشأت طبقات اخرى تقف دون تلك، والأبرز بينها هي الطبقات أو بالأحرى الشرائح الوسطى التي كانت بالقياس للطبقات العليا تقع في أسفل السلم الاجتماعي جوار الحرفيين المتحولين إلى عمال مأجورين في المدن وأبناء قبائل المتحولين إلى فلاحين اشبه بالأقنان يزرعون بأسلوب المحاصصة، أو يهاجرون إلى مدن الصفيح ليوسعوا صفوف الهامشيين.

كانت هذه الشرائح الوسطى مقصاة ومستبعدة عن المشاركة السياسية، فأحزابها الأيديولوجية محظورة، وهي في عمل سري، أو شبه علني، وأفكارها تُعَدُ هدّامة، برطانة ذاك العصر، وهي ترى إلى طبقات الأعيان والشيوخ والأغوات والأثرياء الجدد نظرة ازدراء الى قوى محافظة، استغلالية، بل متخلفة، فضلاً عن كونها تابعة أي لا وطنية، بحكم علاقاتها ببريطانيا والأحلاف العسكرية. ثمة هوة اجتماعية-ثقافية تفصل بين الأثنين، برزخ لم يسع أحد الى عبوره، أو ردمه بالكامل. جاءت ثورة تموز١٩٥٨، في معنى من المعاني كحركة تمرد باسم ولصالح الطبقات الوسطى والشرائح الدنيا، تدعمها طبقة واسعة من عمال المدن والفلاحين أشباه العبيد.

ولو تناولنا هذا الحدث وما تلاه، لا من منظور ثنائية ثوري- محافظ، بل من منظور آخر هو بناء الأمة، لوجدنا أن هذا الحدث العاصف، قلب بنى الدولة وقوام التشكيلات الاجتماعية والعلاقة بين الاثنين رأسا على عقب. أدت الحركة إلى فتح جزئي لأبواب المشاركة المغلقة أمام الطبقات الوسطى وتلبية أبرز مصالحها الاجتماعية –الاقتصادية والسياسية: غلق القواعد الأجنبية، الخروج من حلف بغداد، الإصلاح الزراعي، قانون النفط الوطني، قانون المرأة. مقابل هذا التطور الجديد، ولد حكم الطبقات الوسطى العسكرية- المدنية خللاً في عمليات الاندراج والتكامل الوطني البانية للأمة. ومثلما عجز الاعيان عن الاستجابة للتغييرات الإجتماعية في العهد الملكي، فقد عجزت الحكومات " الثورية " المتعاقبة عن ارساء مؤسسات مفتوحة وبديل اجتماعي جامع لبناء الأمة. وفتحت الباب أمام اختلالات متعاقبة بحكم طبيعتها كنظام تسلطي.

ولهذه النقطة أهميتها التاريخية، إذا تذكرنا أن سلك الضباط، أو الجندي –السياسي بتعبير حنا بطاطو، كان العنصر المهيمن على هذا التحول في القمة، وأن هذا السلك منقسم أيديولوجياً، ولا يتميز بالتنوع الأثني –المذهبي للطبقات القديمة، فعناصره سنية في الغالب. وإن الصراعات المستديمة بين كتل الضباط بميولها السياسية المتناقضة وانتماءاتها

الجهوية الضيقة (عصبوية مدن، أو أحياء، أو جهات)٢٤. غطت على المشهد السياسي في انقلابات متتالية. خلاصة ذلك أن سلك الضباط باحتكاره للسلطة، اقصى الشرائح المدنية من الطبقات الوسطى، أو إدرج فئات منها بحدود ضيقة، وأخفق في توحيد هذه الأخيرة، ما أدى إلى الفشل التام في تمثيل التنوع الأثني والديني المذهبي، بل حتى الجهوي، للمجتمع العراقي. وأخلّ بسيرورات بناء الأمة بفعل طابعه المنغلق سياسياً. فأول إجراء للجندي السياسي، كان إلغاء العرش، وهو عنصر التوازن بين السلطات وقتذاك، وإلغاء البرلمان قناة التمثيل، وإلغاء المحكمة الدستورية، وحصر السلطات بيد السلطة التنفيذية. هذا الانسداد سيستمر، بشكل أو بآخر حتى نهاية حكم البعث أثر الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣.

الواقع أن حنا بطاطو كان أول من أشار مبكراً إلى الاختلال المتواصل في بناء الامة نتيجة ذلك خلال هذه الحقبة الجمهورية، وشاركه في ذلك عدد وافر من المؤرخين ممن درسوا الدور المركزي للجندي السياسي. فإلغاء المؤسسات التشريعية وإحلال نظام المحاكم العسكرية عوض القضاء المدني، وإزالة المحكمة الدستورية، قضى على الفصل النسبي بين السلطات، وباتت السلطة التنفيذية هي المرجع الأعلى، وتحولت سيادة الشرعية من التفويض الانتخابي والأصل النبيل للعائلة المالكة ونخب العهد القديم إلى اعتماد اديولوجيات شعبوية (الشعب، الثورة، القومية العربية، الماركسية).25

عند دراسة تركيبة نخب الدولة في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٥٨-١٩٧٩، نلاحظ ثلاثة اتجاهات رئيسية: صعود دور الضباط المحترفين، انحسار تمثيل القطاعات الشيعية والكردية، أخيرا التحول من نخب تنحدر من الشرائح العليا الحضرية للطبقات الوسطى إلى فئات قروية (أو بلدات طرفية) من الشرائح الدنيا للطبقات الوسطى.26

كانت الشرائح العليا من الطبقات الوسطى تميل في الإطار العراقي، عصر ذاك، إلى اعتماد الدولة كناظم، لكنها كانت تنزع الى الحفاظ على اقتصاد السوق (خلال ١٩٥٨-١٩٦٣)، أما الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، فكانت، بفعل اعتماد حراكها الاجتماعي والاقتصادي على الدولة، إلى تمجيد الدولة كغاية في ذاتها، وميلها إلى توسيع سلطة الدولة للهيمنة على المجال الاقتصادي- تندرج عمليات تأميم رأس المال الوطني في عهد عبد السلام عارف (١٩٦٣-١٩٦٥)، في هذا الإطار. والمفارقة أن هذا العهد ترك رأس المال النفطي الغربي بلا مساس.27

من هنا اقتران غلق النظام السياسي دون التمثيل الواسع لمكونات الأمة بغلق الحقل الأقتصادي أمام القطاع الخاص واحتكاره من جانب الدولة على يد فئات طرفية من الشرائح الدنيا للطبقات الوسطى.

الأكثر من ذلك أن الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، بجناحيها العسكري، أو المدني، لجأت بسبب ضعفها، وتكوينها الثقافي، إلى شبكات القرابة، الجهوية /القبلية، دافعة الاحتكارات الفئوية للمجال السياسي والحقل الأقتصادي إلى مديات أبعد. وبفضل عائدات النفط المتزايدة، غدت الدولة كهيئة للحكم منفصلة نسبياً، حسب تعبير بطاطو، عن علاقات القوى الناجمة عن الثروة الاجتماعية٢٨، وباتت مديات المشاركة السياسية والاقتصادية رهن بالدولة المختلة من حيث هي ممثل للجماعة القومية (أو الوطنية). لعل أفضل مثال يساق في هذا الباب، انفجار التمردات المسلحة للحركة الكردية، وبروز الإسلام السياسي الشيعي برداء طائفي في هذه الفترة تحديداً (وهو ما سنتناوله بتفصيل أوسع في القسم الرابع من هذا البحث).

تلك هي ثمار الحقبة "الثورية" من حكم المؤسسة العسكرية. ولا نغالي إذا استنتجنا من تاريخ حقبة البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣)، إن مسار بناء الأمة حافظ على عوامل الأختلال نفسها لكن بمستوى اعلى: انغلاق النظام السياسي، وهيمنة الدولة على اقتصاد السوق، وقد تفاقمت هذه الميول بفعل الحروب المتصلة، الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حرب الكويت (١٩٩١-١٩٩٥)، والحصار (١٩٩٥-٢٠٠٣) أو بفعل التمردات الكبرى (انتفاضات الكرد

---

٢٤ بطاطو Batatu، ص ٨٠٧- مار Marr، ٢٨٢-٢٨٣- خدوري (١٩٦٩) ص ٨٦ وسلغليت Slaglett (١٩٩٠) ص ١٠٨.

25. Hopwood et al. p.20-30. Qwen (1992) p. 197-200, 206-212.

26. Lenczaswki (1975) p. 118-121, MEJ (1970), p. 284 & passim.

27 انظر خدوري- العراق الجمهوري، عبد الجبار – الدولة والمجتمع المدني.

٢٨. Batatu p. MERIP, No. 172, v.21, p. 14-23 – Beblawi & Luciani (eds) v.2, p.10-14.

والإسلاميين الشيعة عام ١٩٩١). أو بفعل عمليات التهجير لقطاعات من الشيعة (١٩٨٠،١٩٧٤-١٩٨١) والمعسكرات الإجبارية للأكراد (١٩٨٧ وصاعداً).

وينبغي، تفادياً للبس، تحليل بنية الدولة، وطبيعة التحولات السوسيولجية التي نتجت عن هذه الحقبة، وأثارها السياسية لجهة بناء الأمة.

نميل، في هذا البحث، كما في مباحث اخرى سابقة إلى توصيف النظام البعثي بأنه نظام توتاليتاري (شمولي)، المتميز بإندماج الحزب الجماهيري بالدولة، والهيمنة على الاقتصاد، وفرض واحدية ايديولوجية، ومنظومة ثقافية مركزية تحتكرها الدولة وفق النموذج التوتاليتاري الأوربي، ولكن، خلافاً لهذا الاخير، يتميز النموذج البعثي بعناصر سلطانية، تقربه من الحكم الأسرى (السلالي) جرّاء امتزاج الاشكال الحديثة للعمل السياسي الجماهيري، بالعصبيات الأولية (القرابية)، كوسيلة للتنظيم، والتماسك والضبط والولاء.29

مجمّع الحزب –الدولة، والحزب - الاسرة، والدولة –الأسرة، وتداخل الشبكات القبلية للقرابة في ثنايا هذا النسيج، أسبغت جميعا على مؤسسات الدولة طابعاً جديداً، وفاقمت المركزية المفرطة واكسبتها سمات جديدة. فالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية انحصرت بيد هيئة ذاتية التعيين، هي (مجلس قيادة الثورة)، وأعلن الحزب عن نفسه بوصفه "الحزب القائد" للدولة والمجتمع (مصطلحات مستعارة من الخطاب الأيديولوجي الستاليني). واندمجت القيادة القطرية بكامل عضويتها في مجلس قيادة الثورة، فألغت الثنوية السابقة.30

لم تكتف الدولة التوتاليتارية، القرابية باحتكار الحياة السياسية، بل سيطرت أيضاً على معظم ميادين انتاج وتوزيع الثروة الاجتماعية (رغم خصخصة جزئية وتخفيف بعض الضوابط عام ١٩٨٧)، وعلى انتاج الثقافة وتوزيعها (التعليم، وسائل الإعلام، وصناعة الثقافة)، بل حَوَتّ في جوفها معظم الروابط الاجتماعية الحديثة (نقابات العمال، الجمعيات، النقابات المهنية، اتحادات رجال الأعمال، غرف التجارة)، فتحولت بذلك إلى لوياثان (وحش) كلي القدرة وكلي الحضور. وتحقق لها ذلك بفضل عوائد النفط والطفرة النفطية (١٩٧٣ فصاعداً)، التي مكّنتها من بناء ماكنة جبارة للسيطرة٣١. فنمت الأجهزة البدوقراطية، والمؤسسة العسكرية نمواً سريعاً هائلاً، الأولى لتوزيع المنافع على المجتمع والثانية للسيطرة على المجتمع ولأداء الوظائف المتوسعة. نمو المؤسسة العسكرية كان الاسرع (من ٦٢ الفا الى ٤٣٠ ألف جندي من خلال ١٩٧٠-١٩٨٠٣٢. ثم قفز إلى المليون خلال الحرب مع إيران). وتحولت النخب المهيمنة على الإدارة والمؤسسة العسكرية –الأمنية، إلى ما يشبه طبقة - عشيرة، فريدة، قائمة بذاتها٣٣. وأنمت الدولة، ورعت فئات ضيقة من المحاسيب لتندرج في عداد الطبقات المالكة العليا (على ضيقها)، مقابل الولاء المطلق للدولة، وزاد عدد أصحاب الملايين من ٢٣ (عام ١٩٥٨) الى ٨٠٠ عام ١٩٨٠)، وبحلول نهاية الحرب مع إيران كان ثمة ٣٠٠٠ عائلة من هؤلاء تملك ثروة إجتماعية هائلة، محصورة في مناطق ضيقة.34

وتفيد الدراسات غير المكتملة عن تشكيل الطبقة العليا، اعتماداً على عينات عشوائية، أن جلّ الافراد والعوائل ضمنوا ارتقاء السلم الاجتماعي بفضل الصلة القرابية /القبلية، أو بحدود أقل الانتساب الحزبي، او كليهما. وقد حصلت إعادة هيكلة كبرى لهذه الطبقة خلال حقبة البعث، من حيث الانتماءات الأثنية والدينية المذهبية، لصالح فئات ضيقة سنية عربية مع استثناءات فردية، انتقائية لعوائل كردية وشيعية.35

---

[29] نعتمد في تحليل التوتاليتارية على عدة مراجع اهمها: Franz Neumann, Behemoth
Hana Arendt, Origins of Totalitarianism انظر كتابنا: التوتاليتارية، معهد دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٨، ترجمة حسني زينه.

[30] Heine, in, Hopwood, p. 19-36, Trip p. 37-50. حول مواد الدستور، انظر: الوقائع العراقية، تموز ١٩٧٠، العدد ١٩٠٠، دستور العام ١٩٧٠، المواد ٣١-٤٥.

[31] Slugletts (1990) p. 206-207, Slugletts (1994), p. 35-6.

[32] Nasrawi (1994), p. 92-93.

[33] Batatu, p. 10-13, Slugletts (1990) p. 114-136.

[34] - Chaudry, in, Harik's Sullivan, p. 152-155.- Chaudry, MERIP, No. 172, 1941, p. 14-23.

[35] عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني (١٩٩٥)، ص ٢٣٣ وما يليها.

نمو لوياثان الدولة، استجر تحولات اجتماعية ستترتب عليها انقلابات في الثقافة المجتمعية، وتمزقات في النسيج الوطني، وانعطافات في الرؤى والسياسية، فأولاً تحول العراق من مجتمع زارعي منتصف القرن العشرين الى مجتمع حضري فائق، إذ نما سكان المدن من ٣٦٪ الى ٧٢٪ بفعل الهجرة المتصلة، أكثر مما بفعل النمو الطبيعي، ما حول المدن إلى أرياف موزعة، أما الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى، فقد نمت من ٣٤٪ الى ٥٥٪ من سكان المدن خلال عقدين من حكم البعث. وكان هذا هو الفضاء الاجتماعي الأرأس لنمو لحزب القائد الحاكم.[36]

رغم الفورة النفطية بقيت الشرائح الهامشية واسعة خصوصاً في المناطق المهملة، ناهز حجمها نصف المليون (مع تغيرات طفيفة هبوطاً وصعوداً). لكن الفوارق الاقتصادية بين المناطق والاثنيات، والمذاهب، هي أخطر من الفوارق بين الطبقات.[37]

خلاصة ذلك تضخم المدن وتحويل أحيائها إلى ما يشبه "القرى"، تضخم الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى وانهيارها (خلال الحصار)، تمزق النسيج الوطني واحتدام المعارضة اليسارية، والكردية، والإسلامية الشيعية. سنركز على هذه الاخيرة أدناه.

رابعا: البنية الاجتماعية والاحتجاجات الشيعية

عرضنا في البنود السابقة مفهوم الأمة والدولة، وتناولنا لاحقاً الحقبتين الأرأس وهما العهد الملكي، والعهود الجمهورية، من حيث تكوين الدولة وبنيتها، مركزين على معاينة درجة انفتاحها (نظام برلماني+ اقتصاد سوق حر)، أو انغلاقها (نظام تسلطي /أو توتاليتاري + اقتصاد مركزي/ريعي) وتأثيرهذا الانفتاح أو الانغلاق على توطيد أو ارباك سيروات بناء الامة، وينبغي الأن أن نلتفت إلى استجابات مختلف القوى الاجتماعية –الطبقية في الأوساط الشيعية إزاء هذه التحولات.

ابتداء لا نستخدم مصطلح "الشيعة" أو "السنة"، بمعنى الإشارة الى فئة سوسيولوجية محددة المعالم، بل نستخدمه بدلالة ثقافية فضفاضة، تميز جماعة عن جماعة اخرى من حيث المذهب الديني، أي المعتقدات والطقوس، ولا تقرر جوانب اجتماعية ثقافية، ناهيك عن سياسية، متباينة تنشأ في صلب هذه الجماعة / كما أي جماعة اخرى. ولاحظ حنا بطاطو أهم دارسي التاريخ الاجتماعي – السياسي الحديث في العراق" قائلاً:

"حين تشكلت الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ لم يكن شيعة العراق [ونضيف/ولاهم اليوم] يشكلون كتلة صوانية متراصة، مع أنهم كانوا يتشاركون في سمات متشابهة، فإنهم كانوا منقسمين، شأن باقي العراق، إلى جماعات متعددة متمايزة، منغمسة في شؤونها الذاتية. وما كانوا في معظم الحالات، يحددّون هويتهم بصفتهم شيعة بالدرجة الرئيسية، فقد كان ولاؤهم الأول والأعلى إلى القبيلة والعشيرة... حتى في النجف، المركز الرئيسي لدراسة الشيعة، كان الشعور بالقبيلة أو "المحلة" (الحي في المدينة) أقوى من رابطة الشعور الشيعي"[٣٨].

والملاحظات الميدانية المعاشة، تبين بجلاء التباين الكبير بين البدو الرحل، وسكان الريف أي القبليين المستقرين ووسط هؤلاء الاخرين ثمة انقسام اجتماعي – سياسي واضح بين الفلاحين الأميين، المعدمين، وكبار ملاك الأرض شيوخاً أو غير شيوخ أثرياء، وفي المدن ثمة طبقة التجار المنفصلة عن الحرفيين، وثمة الطبقات الوسطى والفئات الهامشية، وأخيراً ثمة رجال الدين- حتى هؤلاء الآخيرين يتمايزون في انقسامهم إلى أسر وعصبيات محلية (نجف، كربلاء، كاظمين، الخ). أو إلى طبقة دنيا من خدم الأضرحة، وعلماء ذوي منزلة وسطى، ومراجع عليا ذات نفوذ وموارد ضخمة.

ويمكن تمييز أربعة فواصل كبرى في التطور الاجتماعي الثقافي للشيعة (وللعراق عموماً بالأحرى)، ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر حتى سقوط حكم البعث إثر الغزو الاميركي عام ٢٠٠٣. ولسوف نرى أن هذه التطورات عبرت عن نفسها في

---

[36] حول سكان المدن انظر موجز الاحصاء السنوي في العراق، ١٩٩٢، ص ٣٧، ٣٩، ٤١، ٧٤، ٩٤.

[37] هذه عبارة كان بكررها على مسامعنا البروفسور بول هيرست Paul Hirst، استاذ الفلسفة السياسية في كلية بيركبك، جامعة لندن. وكان يورد امثلة غزيرة عن حدّة هذه الصراعات كماً ونوعاً، بالقياس الى الصراعات الطبقية.

[٣٨] Batatu, in Strowsser (ed.), 1986, p. 211-212

توجهات سياسية متضاربة أبعد ما تكون عن الوحدة والاتساق، وسط الشيعة، كما وسط بقية سكان العراق، من جراء تباين المصالح والمواقع.

ابتداء أدت عمليات مركزة السلطة السياسية عقب الاصلاحات العثمانية المعروفة باسم " التنظيمات" إلى تقوية السلطة المركزية للمدينة على العالم القبلي للمحاربين البدو والقبليين شبه المستقرين منذ سبعينات القرن التاسع عشر. قبلئذ كان حكم المماليك في العراق يشجع قيام اتحادات قبلية أوسع، تسهيلاً للتعاطي مع عالم قبلي محترب وخطر، عبر عدد اقل من مراكز القوى، أما الولاة العثمانيون وبخاصة على عهد الوالي مدحت باشا، فقد طبقوا سياسة توطين وتفكيك الاتحادات القبلية إلى فصائل تتقاتل على الأرض ومصادر المياه، وتحول شيوخ القبائل من محاربين، مستقلين إلى وكلاء دولة لجمع ريوع الارض (نظام اللزمة) أو لاحقاً غلى ملاك أراض بتفويض من الدولة، فتحول الشيوخ إلى لوردات أرض، وأفراد العشيرة إلى فلاحين معدمين، ما حطم الوحدة القرابية.39

كان من نتائج تفكك الاتحادات القبلية ووحدة القبلية حصول أزمة واغتراب وسط القبائل، خففت من وطأتها بإعادة صياغة الثقافة، من اللاتدين البدوي إلى النزعة الشيعية (في جنوب العراق ووسطه)، لعب فيها المبعوثون من طبقة رجال الدين في النجف دوراً هاماً في تحول قبائل العراق العثماني إلى التشيع، خلال معظم عقود القرن التاسع عشر. وجد القبليون في الأئمة صورة من حياتهم كفرسان ومحاربين٤٠. ولعل هذا من بين الأسباب لتصوير التشيع العراقي على أنه "بدوي" مقابل التشيع "الصوفي" الفارسي في إيران القاجارية وما بعدها٤١. وكان آل البيت يعدون، بفضل سلالتهم الشريفة، أولياء، حماة الحياة والغلّة، وحماة العقود والاملاك، وكانت خدمات الأولياء المفترضة هذه تلبي حاجات هامة في الاقتصاد النقدي الجديد للزراعة المستقرة.42

ويلاحظ في هذه الفترة أن القبائل ارتبطت بالسادة المحليين المقيمين معها بدرجة أكبر من ارتباطها بالمجتهدين في مدن العتبات المقدسة. فالسادة هم وكلاء الشيوخ الأميين في المراسلات والعقود، وهم أيضاً مرجعية عقود الزواج والإرث للشيوخ كما للفلاحين الفقراء.

أما المدن، عموماً، فكانت أشبه بدويلات قائمة بذاتها٤٣. شيعية كانت أم سنية، أما طبقة رجال الدين في مدن العتبات، فكانت منقسمة إثنياً(فرس، أذربيجيان، عرب)، داخل المدينة الواحدة، أما المجتهدون العرب فكانوا مقسمين بعصبيات قرابية (أسر) وعصبيات المدن، مثاله التنافس بين الكاظمية والنجف وكربلاء (أولاد موسى، أولاد عليّ، أولاد الحسين)٤٤. بازاء طبقة رجال الدين (سلطة المقدس)، كان ثمة التجار(سلطة المال) وثمة الجماعات المحلية المسلحة، (سلطة وسائل العنف) وكانت العلائق بين الشرائح الثلاث التي تمثل سلطة المقدس، وسلطة الثروة، وسلطة العنف، تقوم على تبادل الخدمات، من جانب، والتنافس والتباين السياسي من جانب اخر.

ونرى المآلات السياسية لهذه الانشطارات الاجتماعية في أن المجتهدين الفقهاء في النجف اصدروا فتاوى بالجهاد ضد الغزو البريطاني دفاعاً عن الحكم العثماني (رغم كونه سنياً)، لكن الزمر المسلحة (الزقرت، والشمرت) تمردت على العثمانين في النجف وكربلاء، خلافاً لفتاوى الفقهاء، بالمقابل استجابت بعض القبائل العربية عام ١٩٢٠ لفتوى الجهاد الصادرة من النجف، بينما تعاونت قبائل اخرى مع الإدارة الاستعمارية، ومالت أخريات الى الحياد٤٥. أما القبائل الثائرة فقد تمردت

---

[39] Marr (1985), p. 22-24. Albertine Jwayda, البرتين جويدة- مدحت باشا ونظام الاراضي، ترجمة امجد حسين، دراسات عراقية، بيروت ٢٠٠٨.

[40] Nakash (1994) p. 174-182.

[41] ايضاً علي الوردي (١٩٩٢) ص ١٠٠-١٠٦، والرهيمي، ص ١٠٥-١٠٦، وحسن العلوي (١٩٩٠) ص ٤١-٤٣.
الوردي (١٩٩٢)ص١٥٥ مابعدها

[42] Nakash 100- 101

[43] Cole & Momen (1989), p. 112-143.

[44] علي الوردي (١٩٩١)، المجلد الاول، ص ٢١-٢٢.

[45] انظر غسان العطية (١٩٨٨) ص ١١١-١٢٠. – نظمي (١٩٨٤) ص ١٢٥-١٢٨، الوردي (١٩٩١)، المجلد الرابع، ص ١٢٧ و ١٨١-١٨٨.

لأسباب لا تمت بصلة للفتاوى، بل احتجاجاً على سياسات معينة من الإدارة البريطانية.46وتكررالحال نفسه خلال فترة تأسيس، ثم استمرار الحكم الملكي.

فطبقات الشيوخ- الملاك (شيعة وسنة، عرب وكرد) اندرجت في مؤسسات الحكم الجديد، الحكومة والادارة، ومؤسسة الملكية الخاصة للأرض المحمية من الدولة. ولم تلتفت إلى فتاوى المقاطعة من المجتهدين المعارضين وجلهم من غير العرب، حيث جرى تسفيرهم إلى إيران.47

أما المعارضة السياسية الشيعية في المدن فإتخذت منحيين، منحى وطني عابر للمذاهب تمثل في الحزب الوطني (جعفر ابو التمن)٤٨، الجامع للشيعة والسنة، ومنحى طائفي بزعامة أمين الجرجفجي زعيم حزب النهضة الذي ارتكز على تظلمات طائفية، شيعية مفادها وجوب أن يتولى الشيعة الحكم باعتبارهم اغلبية وفقا لمبدأ الاكثريات، ولما فشل في الحصول على فتوى للنطق باسم الاغلبية تراجع. وهنا نرى كيف أن الطبقة التجارية ونبتات الفئات الوسطى الحضرية طورت وسط الشيعة مسارين متعارضين، دعاة الوطنية العراقية، بإزاء دعاة الطائفية المحلية. ولعل فشل حزب النهضة وخطابه الطائفي يعبّر أحسن تعبيرعن قدرة الانفتاح المؤسساتي الدستوري للدولة، وانفتاح اقتصاد السوق، على تجاوز الانقسامات المذهبية، بين انقسامات أخرى، كما أن تباين مواقف شيوخ القبائل، وتجار المدن، والفقهاء تبايناً عميقاً يعبّرعن افتراق المصالح الاجتماعية والاقتصادية داخل الطائفة الواحدة، أياً كانت.

لقد أقامت طبقة كبار ملاك الأرض (القبليون أو الحضريون) من الشيعة مواقع راسخة في مؤسسات الدولة (الوزارة، والإدارة، وبالأخص مجلس الأعيان)، ونضجت من أوساطهم طبقة سياسية قوية، انتجت وزراء وروؤساء، وزارات. واكتسبت طبقة رجال الاعمال، وبالأخص التجار بعد تسفير اليهود وهجرتهم (١٩٤٨-١٩٥١)٤٩، مواقع نفوذ وثروة أكبر.

بالمقابل أخذت الطبقات الوسطى في المناطق الشيعية تبرز وتتسع. أما هجرة الفلاحين من المناطق الشيعية إلى المدن وبخاصة بغداد فقد تزايدت تزايداً كبيراً. هذان التغيران ولدّا نتائج سياسية عميقة.

فالصورة السوسيولوجية لعموم الشيعة انقلبت من جماعة ذات طابع ريفي في الأغلب إلى سكان مدن منتمين الى الطبقات الوسطى أو فقراء المدن. وكان المهاجرون الشيعة معزولين كمهشمين ومحرومين، وكانوا شأن الفئات الاخرى الطبقات الوسطى، معزولين عن بني مذهبهم من فضاء الطبقات العليا النافذة، عزلة اجتماعية وثقافية، وبالتالي أيديولوجية وسياسية.50

ومثلما وجد البدو في تشيعهم خلال القرن التاسع عشر ترياقاً ثقافياً لانهيار عالمهم القبلي، وجدت الطبقات الوسطى والقرويون المهاجرون في الشيوعية خلاصهم بعد أن فقدوا عالمهم "الطبيعي" وواجهوا عالم المدينة القاسي، وغياباً للأمن الإجتماعي. وعلى غرار الحرفيين المعدمين وصغار السادة الشيعة الذي تدهورت مكانتهم في المدينة، وجد الفلاح المهاجر في الحركات الاجتماعية السرية تعبيراً عن الذات. الواقع أن شرائح شيعية (وغير شيعية) من الطبقات الوسطى احتلت مواقع القيادة في أنشط الأحزاب السرية، الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي، ولاحقاً حزب البعث.51

سقوط النظام الملكي (١٩٥٨) والإصلاح الزراعي (١٩٥٩) فالتأميمات (١٩٦٤)، وبسط الاقتصاد الأوامري المركزي (١٩٧٠ فلاحقاً)، سددت ضربات متلاحقة لطبقات ملاك الأرض، ورجال الأعمال (بخاصة التجار والمصرفيين)، وحل الشلل شبه التام فيها بعد أن فقدت مواقعها السياسية وقاعدتها الاقتصادية. كما جُردت الطبقة السياسية (شيعية وسنية) التي نمت في العهد الملكي من مواقع النفوذ.

---

[46] Batatu in Stowasser p. 205.

[47] الوردي (١٩٧٦) المجلد ٦، ص ٢١٧-٢٣٠، الحسني (١٩٨٨)، المجلد الاول ص ١٧١-١٧٧.

[٤٨] التميمي (١٩٩٦) ص ١٦٦، و٣١٤ وما يليها حول فشل المشروع الطائفي. انظر نقاش: ص ١١٥-١١٨.

[٤٩] Shiblaq, p. 30-36, Batatu (1978) p. 270-271 .

[50] Slugletts, in Hopwood, p. 81-82.

[51] حول وزن القادة الشبعة في هذه الاحزاب، انظر جداول بطاطو (١٩٧٨) – الحزب الشيوعي ص ٤٢٤-٤٢٥، حزب البعث ٧٤٦-٧٤٧،و ٩٦٨-٩٦٩، و١٠٨٠- ١٠٨٣، والضباط الاحرار ص ٧٧٨ وما بعدها.

وأدى التمركز السياسي والاقتصادي المفرط في ظل التوتاليتارية إلى تعثر فتمزق عمليات الاندماج الوطني، أما السياسات السلطوية العلمانية التي استهدفت طبقة المجتهدين في النجف والتضييق على ممارسة الطقوس، فقد دفعت الأحزاب الإسلامية الشيعية التي تأسست بعد عام ١٩٥٨ تباعاً إلى بناء هوية مذهبية، أي تسييس هذه الهوية، التي وجدت في تعثر وتمزق عمليات الاندماج الوطني مرتكزاً لها.

وفي الوضع الناشئ، تقدمت مجموعات إسلامية شيعية لتملأ الفراغ الذي خلفه غياب القوى الشيعية المحافظة من العهد الملكي، وخلفه تحطيم القوى اليسارية في مختلف العهود الجمهورية. ولا ريب ان الثورة الايرانية ١٩٧٩، أسهمت في تغذية ميول تسييس الهوية هذا، الذي برز على أرض الواقع، منذ منتصف الستينات٥٢ لكن انطلق بعد عام ١٩٨٠.

شددنا في ثنايا البحث على وجود هويات جزئية مذهبية، في جانب، وعلى غياب تسييس هذه الهويات، أي بقائها في مجال الفضاء الثقافي- الديني خلال الحقبة الملكية وبدايات الحقبة الجمهورية. وكان للطبقات المختلفة: الفقهاء، وكبار ملاك الأرض من الشيوخ، والفلاحين الطبقة التجارية، الطبقات الوسطى والعاملة، أنماط مختلفة من أساليب العيش ومنظومات القيم والمصالح الإجتماعية – الاقتصادية، والتوجهات السياسية، وهذه الاختلافات كانت سبباً أساسياً لفشل مساعي تسييس الهوية الشيعية حتى سبعينات القرن المنصرم، مثلما هي سبب لتفكيك وشطر القوى المشاركة في عمليات تسييس هذه الهوية بعد تبلورها منذ السبعينات وحتى اليوم، وبالاخص بعد عام ٢٠٠٣، رغم الصعود الطاغي لهذا التسييس الذي غطى على المشهد السياسي بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ بدرجة قوية.

ذكرنا مثال فشل حزب النهضة في تسييس الهوية الشيعية خلال عشرينات القرن المنصرم وفشل إنشاء حزب سياسي "جعفري " في النجف أوساط الخمسينات.

أما نشوء حزب الدعوة الإسلامية، وهو أول حزب اسلامي شيعي، بعد ثورة تموز ١٩٥٨ فقد حمل خطاباً اسلامياً أصولياً محافظاً، يخلو من أي ملمح مذهبي، كما أن تعاون فقهاء النجف (حزب الدعوة أيضاً) مع حركة الاخوان المسلمين (سنية) عام ١٩٥٩، تركز على المعارضة للإصلاحات من مواقع محافظة (معارضة الاصلاح الزراعي قانون الاسرة، الخ).53

انتقلت الحركة الاسلامية الشيعية، من حركة أصولية معارضة للأيديولوجيات العلمانية في المرحلة الأولى الى حركة احتجاج على التمييز الفئوي ضد الجماعة (الطائفة)، وبدأت بتسييس نشط للهوية المذهبية في المرحلة الثانية ابتدأت أوساط أواواخر الستينات (١٩٦٤-١٩٦٨)، ثم مضت، في مرحلة ثالثة، ابتداء من عام ١٩٧٠ إلى التصادم مع حكم البعث الشمولي الأسري، العلماني: التصادم مع المرجعية العليا في النجف (آية الله محسن الحكيم -١٩٧٠)، إعدام بعض قادة حزب الدعوة (١٩٧٤) تقييد المشاركة في الطقوس الشيعية (١٩٧٧) فصاعداً.

وبذا نرى أن لميول تسييس الهوية المذهبية في الدولة الوطنية الحديثة جذوراً تاريخية، تمتد إلى عشرينات القرن الماضي، ثم اشتدت هذه الميول في الحقبة الجمهورية. لكن مسارات التسييس تعمقت بزخم أقوى بعد الثورة الإيرانية وإعدام المرجع الديني محمد باقر الصدر واخته بنت الهدى، وعمليات تهجير الشيعة إلى ايران، فالحرب- العراقية الإيرانية ١٩٨٠ حيث انتقلت الحركة الإسلامية الشيعية إلى العمل المسلح، وكانت التظاهرات الجماهيرية محفزة بالانتصار الأسلامي الإيراني، والرعاية الايرانية للحركات الاسلامية (تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق برعاية طهران عام (١٩٨٢). هذه الراديكالية المفرطة تجلت في انتفاضة ١٩٩١ عقب الهزيمة في حرب الكويت (١٩٩١-١٩٩٥).

المفارقة أن تسييس الهوية المذهبية على يد الأحزاب الاسلامية الشيعية، ونضج هذه الحركات كتنظيمات متماسكة لم يتحقق إلا بعد عام ١٩٨٠، لحظة انقطعت عن موطنها الأصلي، واستقرت في المنافي. بالمقابل نشأ تيار جديد، داخل العراق، بصعود المرجع الديني محمد صادق الصدر (والد مقتدى الصدر)، الذي تحول الى مركز سلطة اجتماعية سياسية جبارة، ما أدى إلى اغتياله مع نجليه علم ١٩٩٩٥٤. وقد أرسى الصدر قواعد محلية راسخة امتدت، على طول فترة الحصار، لتشمل فقراء المدن، الطبقات الوسطى المسحوقة بالحصار وقطاعات قبلية –ريفية، على أساس هوية شيعية مدمجة

---

٥٢ انظر مجلة "الموسم"، العدد ١٤، ١٩٩٣، عدد خاص عن "الطائفية والانفصالية".

53 هذه ثاني حالة من التعاون السني-الشيعي الاسلامي.الحالة الاولى برزت خلال ثورة المشروطية ١٩٠٦ يوم توجه فقهاء الشيعة الى اسطنبول السنية طلبا للدعم ضد استبداد الشاه، انظر الخيون المشروطة والمستبدة، دراسات عراقية، بيروت ٢٠٠٧.

٥٤ انظر كتابنا / العمامة والافندي، الفصل ١٥،دار الجمل،بيروت ٢٠١٠ ص٤٤٥-٤٦٤.

بنزعة عربية- عراقية بيّنة، مرسياً بذلك الاساس لانقسام فضاء التسييس المذهبي بين قوى المنفى وقوى الوطن، وهو انقسام ذو أهمية كبرى.

خامساً: انهياراليوتوبيات: الطوائف والقبائل بدل الامة والطبقات

يوم اجتاحت الجيوش الأميركية – البريطانية العراق في آذار ٢٠٠٣، انهار النظام السياسي التوتاليتاري خلال ثلاثة أسابيع، مخلّفاً فراغاً مريعاً، ومجتمعاً ممزقاً.

خطط الغزاة، قبل الحرب، تختصر بعبارة واحدة: إقامة نظام ديمقراطي قائم على اقتصاد السوق، وهو الصيغة النظرية الاميركية لمفهوم الديمقراطية، المستمد من تجربتها في اليابان وألمانيا النازية بعد عام ٥٥١٩٤٥ وتحددت خطة حكم العراق على النحو التالي:

١- إنشاء حكم عسكري مباشر ٢- الانتقال إلى ادارة مدنية بقيادة "التحالف"، إي الولايات المتحدة ٣- الانتقال إلى إدارة مدنية عراقية، ٤- تأسيس حكومة انتقالية. كل ذلك خلال فترة تمتد من ٤ الى ٥ سنوات.[56]

وانشئت سلطة التحالف المؤقتة CPA في الأول من حزيران، اعتماداً على قرار مجلس الامن رقم ١٤٨٣، في ٢٢ ايار ٢٠٠٣. ودشن العراق بذلك الحكم الاميركي المباشر، الذي أسهم في تأجيج خطوط الانقسام، المحتدمة اصلاً. لم تخترع سلطات الاحتلال هذه الخطوط، لكنها أسهمت في توفير شروط انسب لتفاقمها.

خلافاً للبريطانيين، انطلق الأميركان في عملية تفكيك شامل لما بقي من أجهزة الدولة، وبالذات قرار حل الجيش (بدل إصلاحه مثلاً)، فنشأ فراغ أمني- إداري، انطلقت فيه كل القوى الاجتماعية- السياسية بفلتان جامح. وبينما أقام البريطانيون عام ١٩٢١ سلطة الدولة الجديدة على أساس تحالف سني- شيعي بمظلة وطنية عراقية، مع تفاهم جانبي كردي، أقام الاميركان الدولة الجديدة على أساس تحالف شيعي- كردي بمظلة لامركزية- فدرالية، وحاولوا استكمال القاعدة المختلة هذه بإنشاء تفاهم جانبي سني، لتجاوز الاختلال في التمثيل.

واجه الاميركان ثلاثة تيارات قوية: الوطنية العراقية (على تصدعها)، النزعة الإسلامية (المنقسمة مذهبياً)، والنزعة القبلية، في ظرف جديد كلياً: نشوء سياسة الهوية identity politic.

سياسة الهوية مَعلَم جديد، نشأ عن انهيار الايديولوجيات الكبرى، معلم بات حاسماً في تحفيز وصياغة، وتوحيد، أو تفكيك الكتل السياسية القائمة على الجماعات الجزئية، سواء كانت إثنية (كرد، تركمان، عرب)، أم مذهبية (شيعة، سنة).

وابتغاء فهم الصيغة العراقية من سياسة الهوية identity politics، يمكن تحليلها تحليلاً مقارناً بصيغ اخرى من سياسة الهوية الناشئة في أماكن اخرى. وعلى سبيل المثال، شهد الاتحاد السوفييتي السابق ويوغسلافيا السابقة (قبل التفكك)، أزمة أدت إلى انهيار الايديولوجيات الاشتراكية والأممية الرسمية، فاستعيض عن هذين بتحفيز النزعة القومية، التي وسمت الصراع على السلطة، ودفعه باتجاه صراع بين الاثنيات، بمجرد انهيار أو ضعف السلطة المركزية وتفكك اقتصادها المركزي[٥٧]. بالمقابل أدى انهيار النزعة القومية- الاشتراكية للبعث إلى مسار مغاير. فعلى امتداد عقد التسعينات وصولاً

---

[٥٥] Roy Salvatore Jennings, The Road Ahead, USIP, No. 49, April 2003, p.15.

[56] شهادة دوغلاس فيث، مساعد وزير الخارجية الاميركي للكونجرس، نقلا عن: روبترز، ١١ شباط (فبراير) ٢٠٠٣.

[٥٧] M. Kaldor, New & old War, Organized Violence in a Global Era, Cambridge Polity, 2006, p.81-82.

Jabar, F. (2004) 'State-Mosque Relations in Iraq', USIP papers. Summary of paper can be found here: http://www.usip.org/events/state-mosque-relations-iraq-1968-2004.

Jabar, F (1998) 'The State, Society, Clan, Party and Army in Iraq: A Totalitarian State in the Twilight of Totalitarianism':1-28, in *From Storm to Thunder, Unfinished Showdown between Iraq and the U.S.*, Tokyo: Institute of Developing Economies.

Baram, A. (2003a) *Tribes and Power*, London: Saqi Books.

Jabar, FA. (2003b) 'Sheikhs, Clerics, Tribes, Ideologues and Urban Dwellers in the

إلى عام ٢٠٠٣، عمدت مؤسسات الدولة شبه المفككة والموهنة إلى تشجيع وإحياء المؤسسات القبلية، واستخدام المؤسسات والتيارات الدينية (الحملة الايمانية): دعم مرجعية صادق الصدر- ثم اغتياله- تشجيع الجماعات السلفية السنية، فرض الحجاب، منع الاختلاط، الخ) إلا أن المؤسسات غير الرسمية للقبيلة والدين (المذهب)، اكتسبت حياة مستقلة على امتداد الجزء العربي من العراق٥٨ وما أن انهارت السلطة المركزية كلياً بعد الغزو، وتفكك الاقتصاد الأوامري- الريعي المركزي، حتى برزت القوى والتيارات الدينية، والقوى القبلية الى المقدمة.

أما في المنطقة الكردية (المستقلة عمليا منذ١٩٩١) فإن سياسة الهوية- الإثنية الكردية، القائمة منذ اربعينيات العشرين، قد حفزت الجماعات الإثنية الاخرى في هذه المنطقة على تبني سياسة الهوية الخاصة بها: الآشوريون- الكلدان، والتركمان.

هكذا باتت الهوية الشيعية، والكردية، والاشورية، والتركمانية قاعدة للتعبئة والفعل الجمعي، مغطية على التشققات والانقسامات الاجتماعية- الثقافية وسط هذه الجماعات.

الصعود السياسي للهوية الشيعية تحول إلى ظاهرة جماهيرية هائلة إثرعودة الأحزاب الإسلامية الشيعية من المنفى.

هذه الظاهرة حفزت القوى الإسلامية السنية، على تأسيس هوية سنية سرعان ما اجتذبت قطاعات من البعث المهزوم، وأوساطاً اجتماعية اوسع، وجدت فيها ملاذا ودريئة حماية. وبينما كانت الهوية الشيعية تعتمد على وفرة من الرموز التاريخية، والطقوس الشعبية، كما تعتمد على مؤسسة مركزية موحدة (النجف ومرجعيتها السيد السيستاني)، كانت الهوية السنية تفتقر إلى هذا الغنى في الرموز والطقوس، أو الوحدة في المؤسسات. وحسب أهم دراسة عن الطائفية في العراق فإن "سقوط البعث لم يطلق شرارة أحقاد قديمة، مزمنة، ولا تسبب باستيراد خطاب طائفي غريب إلى العراق، بالأحرى ثمة مزيج من العوامل نشأت قبل كما بعد عراق ٢٠٠٣، وأسهمت في استثارة هوية طائفية، واكسابها قدرة سياسية وبروزاً محتدماً"٥٩.

ما حصل بعد ٢٠٠٣ هو انتشار تسييس الهويات المذهبية على نطاق جماهيري، بفعل انفتاح المجال العام نتيجة سقوط الدولة. وما حصل أيضاً بعد ٢٠٠٣، هو الانتقال من التسييس إلى العسكرة، في ظروف احتلال، اختلطت فيه وتمازجت ميول معارضة الاحتلال العسكري مع ميول التنافس والصراع بين الجماعات لجهة السيطرة على عتلات السلطة والموارد المادية والرمزية المرتبطة بها. وبات توكيد الهوية المذهبية حافزاً لتوكيد هوية سنية معاكسة، مثلما باتت الهجمات المسلحة على الرموز والمناطق الشيعية محفزاً لتوكيد الهوية الشيعية. ما من فترة كهذه تعرضت فيها المساجد والمراقد إلى النسف والتدمير .

سقوط الدولة (حل مؤسسات العنف الرسمي أساساً) أفضى إلى شيوع الفوضى، والخوف، وسط النخب كما وسط العامة، وهما أفضل اساس للبحث عن نشدان الأمان في دفء الجماعات، أياً كانت طبيعة هذه الاخيرة، اسرة ممتدة، قبيلة أو فخذ منها، حي سكني، عصبوية مدينة، أو تلاحم طائفة، وهلمجرا. ويشتد هذا الميل في ظروف تمزق أو ضعف أو انهيار الروابط المدنية.

هذا الصراع القاعدي، طلباً للحماية والأمان، اكسب الهويات الجزئية زخماً هائلاً، تزايد حين ارتبط بصراع النخب في القمة على السلطة والموارد، وذلك لحظة شروع سلطة التحالف الموقتة CPAبقيادة بريمر، بتكوين الدولة الجديدة، وهي حسب المقاربة المعتمدة في هذه الورقة، متداخلة مع عملية بناء الامة تداخلاً مكيناً، من شأنه أن يدعم أو يقوض هذه الاخيرة.

سارع القادة السياسيون – وبخاصة القادمون من المهاجر- إلى صياغة وتأسيس التعبير السياسي عن الكتل الاثنية والطائفية، لزجها في الصراع على حصص التمثيل في مجلس الحكم (تموز ٢٠٠٣- حزيران ٢٠٠٤)، أو في لجنة صياغة

South of Iraq: The Potential for Rebellion', in T. Dodge and S. Simon (eds) *Iraq at the Crossroads - State and Society in the Shadow of Regime Change*, Oxford: Oxford University Press..

Jabar, F. (2004), 'Post Conflict Iraq', USIP, Paper No.120.Washington DC.

٥٨ Baram, 2004, State-Mosque Relations in Iraq, USIP.

Juhar, 2003, a,2003b, 1998, Cole, 2006

٥٩ F. Haddad, Secterianism in Iraq, Antogonistic Visions of Identity, Hurst & Company, London, 2011, p. 143.

القانون الإداري الانتقالي (آذار ٢٠٠٤)، أو في تشكيلة مجلس الوزراء الانتقالي (إياد علاوي- حزيران ٢٠٠٤)، وهو نسخة مكررة عن مجلس الحكم، حيث جرى تقسيم الحصص وفقاً للنسب المئوية الافتراضية للشيعة والكرد والسنة والمسيحيين. وعوضاً، مثلاً، عن تمثيل المحافظات كلها حسب وزنها السكاني، لاكساب هذا التمثيل الفوقي مظهر كيان وطني شامل، انحصر التمثيل في توزيع حصص فئوية، اعطت لبعض المدن الدينية، نصيباً متعاظماً[٦٠] وكان مجلس الحكم أصلاً بلا صلاحيات تذكر، إلا أن لطريقة التمثيل فيه معنى رمزياً عميقاً، إذ تركزت على الانتماء الطائفي، والاثني، والديني، وتمثيل أهل الداخل وأهل الشتات، دون اعتبار لتمثيل المحافظات. وجاء تركيب المجلس من حيث الاثنيات: ٧٢٪ للعرب، ٢٠٪ للكرد و٤٪ للتركمان، ٤٪ للآشوريون. أما تركيبة المجلس طائفياً فكانت كما يلي:

شيعة ٥٢٪، سنة (عرب وكرد وتركمان) ٤٤٪. هذه التركيبة عززت الانتماءات دون الوطنية، وعمقت خطوط الانقسام الطائفي اكثر.

وبات شعار كتلة الكرد الأرأس: الفدرالية، وشعار كتلة الاسلاميين الشيعة: الديمقراطية = حكم الأكثرية = نحن، وشعار الكتل السنية: الوطنية والعودة.

وتجلت الهويات المذهبية في الكتل الانتحابية عام ٢٠٠٥، سواء في الانتخابات التأسيسية في كانون الثاني ٢٠٠٥ (مجلس أمة لكتابة الدستور)، أم الانتخابات العامة، (لاختيار المجلس الوطني= البرلمان) في كانون الاول ٢٠٠٥.

الكتلة الشيعية تأسست على يد السيد السيستاني باسم التحالف الوطني العراقي، وشاركت ككتلة موحدة في الانتخابات التأسيسية والبرلمانية، والكتلة الكردية دخلت موحدة في الانتخابات باسم التحالف الكردستاني، أما جماعات الكتل السنية فقد قاطعت الأولى، وشاركت في الثانية، باسم التوافق. أما الكتلة الوسطية، بزعامة إياد علاوي، فهي وحدها الكتلة العابرة للانقسام المذهبي.

سياسة الهوية (اثنية او دينية أو مذهبية) هي أداة تعبئة جماعية، لضمان أكبر نصيب ممكن في السلطة والموارد (في دولة ريعية مالكة لجل الثروة الاجتماعية). لكن تحقيق هذف الوصول إلى السلطة والموارد، يفتح الباب لعملية معاكسة، هي إذكاء الصراع داخل جماعة الهوية الواحدة، المتخيلة سياسياً، وهو صراع على تمثيل هذه الجماعة وزعامتها. هنا تبدأ الانقسامات الأيديولوجية، والاجتماعية، والانقسامات القبلية، والاسرية، بل عصبيات المدن، والطبقات، تفعل فعلها داخل كل جماعة. الواقع أن الدراسات عن الطائفية أو سياسة الهوية تركز على جانب التوحيد الجمعي، وتغفل جانب الانقسام الفئوي داخل الجماعة. فاستخدام الخطاب الطائفي كفضاء للفعل الجمعي الموحد يفترض سلفاً أن الفعل الجمعي بحاجة الى التوحيد. من هنا وجوب المعاينة الثنائية لخطاب الهوية.

ونلاحظ مثلا أن الكتلة الاسلامية الشيعية التي دخلت بجبهة موحدة في انتخابات عام ٢٠٠٥، انقسمت إلى كتلتين في انتخابات عام ٢٠١٠، وإلى أربع كتل، وثمان مجاميع صغيرة في انتخابات ٢٠١٤. والكتلة الكردية الموحدة عام ٢٠٠٥، انقسمت إلى ٣ كتل عام ٢٠١٠، وإلى ٥ كتل عام ٢٠١٤.

أما الجبهة السنية التي دخلت بكتلة واحدة عام ٢٠٠٥ (التوافق)، واتحدت مع التيار الوسطي عام ٢٠١٠، تمزقت إلى ٤ كتل وأكثر من عشرة مجموعات صغيرة عام ٢٠١٤ .

التنافس والتزاحم على السلطة والموارد يطغيان على الوحدة والتماسك، لحظة الانتقال من اللاسلطة إلى السلطة، مثلما أن الوحدة أو التماسك تطغى على التنافس لحظات الخطر الخارجي.

ورغم أن مشاعر العداء الطائفي تظل طاغية، على المستوى القاعدي، كما على مستوى النخب، فإن الفضاء الثقافي للخطاب الطائفي يفقد الكثير من قدرته التعبوية أو التوحيدية. ولعل إزاحة إبراهيم الجعفري عن رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٦، ومنع نوري المالكي من التجديد بولاية ثالثة، خير دليل على وجود هذا الميل كما الميل المعاكس.

الخطاب الطائفي خطاب توحيد وفضاء انقسام. وهو يشتد كقوة توحيد بوجود خطر حقيقي أو متخيل على الجماعة لجهة التمثيل السياسي، أو المشاركة في الموارد الاقتصادية أو الثقافية، المادية والرمزية. من هنا سعي نوري المالكي إلى

[٦٠] حول تركيبة مجلس الحكم انظر ورقتي المعنونة:

اختلاق وتضخيم "خطر" سني على الجماعة خلال فترة حكمه. وبخاصة خلال أزمة الاحتجاجات في الأنبار(٢٠١٣)، أو أزمة سقوط الموصل وجوارها بيد داعش (٢٠١٤). رغم ذلك فضاء الانقسام لم يكن غائباً. فالقدرة الجمعية لهذا الخطاب عينه تتدنى لحظة التنافس على الزعامة داخل الجماعة، فتنطلق كل الانقسامات الحديثة، والتقليدية، لتشطرهذا الفضاء الجامع.

الهويات المذهبية- الدينية لا يمكن أن تزول، فهي هويات ثقافية، ذات عمق تاريخي، وهي محمية بمؤسسات ومنظومة طقوس وتقاليد، تنتجها وتعيد انتاجها دوما. لكن ما يمكن أن يتغير هو حدود وطابع تسييس هذه الهويات، أو حدود عسكرة هذه الهويات عينها. ويمكن لحدود العسكرة والتسييس أن تتقلص بفعل اتساع فضاء ثقافي سياسي وسطي. هناك تيارات وسطية عابرة للطوائف والاثنيات، وهي إن كانت ضعيفة، فإنها ليست خرساء.

ثمة بذور لتبلور هكذا تيار، وهي وجود تعاون ثلاثي كردي- عربي، شيعي- سني، يتمثل بلقاء كتلة الصدر (الأحرار) وكتلة علاوي (الوطنية) وكتلة البارزاني، التي تشكلت خلال محاولة سحب الثقة من رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (صيف ٢٠١٢)، واستمرت قبل وخلال وبعد الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٤.

ومن جديد فإن فتح النظام السياسي على المشاركة المتوازنة، هو الباب الأرأس للمشاركة السياسية والمشاركة الاقتصادية بسبب الطابع الريعي النفطي للاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة.

فبدون مشاركة السياسة، لا وجود لمشاركة إدارية (في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية)، وبدون مشاركة إدارية لا وجود لمشاركة اقتصادية، وبدون مشاركة اقتصادية لا وجود لمشاركة ثقافية. وما دامت سياسة الهوية قائمة، فإن أي اختلال في المشاركة سيكتسب طابعاً طائفياً، يعيد الصراع الى نقطة البداية.

المراجع باللغة الانكليزية

Abdullah, Thabit A.J.(2006) Dictatorship, Imperialism & Chaos, Zed Book, London,.

Abrahamian, E. (1982), Iran Between Two Revolutions, Princeton, N.J. Princeton Univ. Press

Anderson, Benedict. (1980) , Imagined Community, Verso.

Baram, 2004, State-Mosque Relations in Iraq, USIP.

Juhar, 2003, a,2003b, 1998, Cole, 2006.

Batatu, Hanna,,The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Bathists, and Free Officers, Princeton: Princeton University Press, 1978.

-The Egyptian, Syrian, and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character, Washington, D.C.: Georgetown University, 1984.

-Class Analysis and Iraqi Society, in Arab Society, Social Science Perspective, ed. Saad al-Din Ibrahim and Nicholas Hopkins, Cairo: American University Press, 1977.

-Iraq's Shi'i: Their Political Role and the Process of their Integration into Society, in Islamic Impulse, ed. Barbara Frayer Stowasser, Washington: Georgetown University Centre for Contemporary Arab Studies, 1987.

-Shi'i Organisations in Iraq: Al-Da'wa al-Islamiyah and al-Mujahidin, in Shi'ism and Social Protest, ed. Juan Cole and Nikki Keddie, New Haven: Yale University Press, 1986.

-Underground Shi'i Movements: Characteristics, Causes and Prospects, Middle East Journal, 35, pp.578-594.

Beblawi, Hazem and Giacomo Luciani (ed).(1990)The Arab State, the Rentier State. Berkeley: University of California Press.

Cole, Juan and Momen, Moojan Mafia, Mob and Shi'isim in Iraq, Past and Present, 112, Agu.1986, pp.112-143.

Dodge, Toby, (2003). Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied. New York: Columbia University Press.

Gellner, Ernest (1983), Nations & Nationalism, Oxford, Blackwell.

Haddad, Fanar, (2011), Sectarianism in Iraq, Antagonistic Visions of Unity, Hurst& Company, London.

Holt, P.M. (1966), Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922, A Political History

Jabar, F. (2004) 'State-Mosque Relations in Iraq', USIP papers. Summary of paper can

be found here: http://www.usip.org/events/state-mosque-relations-iraq-1968-2004.

Jabar, F (1998) ' State, Society, Clan, Party and Army in Iraq: A Totalitarian State inthe Twilight of Totalitarianism':1-28, in From Storm to Thunder, Unfinished Showdown between Iraq and the U.S., Tokyo: Institute of Developing Economies.

Jabar, FA. (2003b) 'Sheikhs, Clerics, Tribes, Ideologues and Urban Dwellers in the South of Iraq: The Potential for Rebellion', in T. Dodge and S. Simon (eds) Iraq at the Crossroads - State and Society in the Shadow of Regime Change, Oxford: Oxford University Press..

Jabar, F. (2004), 'Post Conflict Iraq', USIP, Paper No.120.Washington DC.

Jabar, The Shi'ite Movement in Iraq, Saqi, London, 2003.

Khadduri, Majid., (1969)Republican Iraq: a study in Iraqi politics since the 1958revolution. London: Oxford University Press.

Khoury, Gerard & Meouchy Nadine (eds.),(2007) Etats et Societes de L'Orient Arabe, 1945-2005, Geuthner, Paris.

LenczowskiGeorge, Political Elites in the Middle East (United States Interests in the Middle East) (Jul 1975)

Longrigg, S.H., Iraq 1900-1950 A Political and Economic History, Oxford, 1953 (1956).

Marr, Phebe., (1985)The Modern History of Iraq. London: Longman, 1985 & Boulder, Colo.: Westview.

-------- (1975) The Political Elite in Iraq, pp.109-49 Lenczowski, George in Political Elites in the Middle East (ed.), Washington: American Enterprise Institute.

-Iraq's Leadership Dilemma: A Study of Leadership Trends, 1948-1968, The Middle East Journal, 24, 1970, pp.283-301.

Nakash, Yitzhak, -Shi'is of Iraq, Princeton, New Jersy: Princeton University of Press, 1994.

Neumann, Franz. - 1963, BEHEMOTh, The Structure and Practice of National Socialism, 1933-1944, Octagon Books. ING.

Owen, Edward Roger, (1993). Middle East in the World Economy, 1800-1914. t. Martin's Press

Shiblak, Abbas,(1986)The Lure of Zion: The Case of the Iraq Jews, London: al-Saqi,.

Sluglett, P., Britain in Iraq, 1914-1932, London, Ithaca Press, 1976.

Slugletts(Farouk, Marion & Peter), Some Reflections on Sunni/ Shi'I Question in Iraq, British Society for Middle Eastern Studies Bulletin, vol. 5, no. 2, 1978, pp.79-87.

--------Iraq Bathism: Nationalism, Socialism and National Socialism, in CARDRI, 1986, op. cit., pp. 89-107.

--------(1990) Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship, London, I.B. Tauris.

------ The Histriographie of Modern Iraq, The American Historical Review, volume 96, no. 5, December 1991, pp. 1408- 21.

--------Sunni and Shi'is Revisited: Sectarianism and Ethnicity in Iraqi Authoritarian Iraq, in Hopwood, Derek et al. (eds), Iraq: Power and Society, (1993), Oxford, St. Antony's Colledge, pp.75-90.

Stowasserو Barbara Frayer ed. ,Iraq's Shi'i: Their Political Role and the Process of their Integration into Society, in Islamic Impulse, , Washington: Georgetown University Centre for Contemporary Arab Studies, 1987.

Smith, A. (1971), Theories of Nationalism, London, Duckworth.

المراجع باللغة العربية

بارام اماتزيا، العلاقات ما بين الدولة والجامع في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٤، ت امجد حسين، دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٨.

التميمي خالد، محمد جعفر ابو التمن، دراسة في الزعامة السياسية، دمشق، دار الوراق، ١٩٩٦.

الجدة، رعد. التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.

جونسون جوردن ومجيد الهيتي، لعنة النفط- الاقتصاد السياسي للاستبداد، دراسات عراقية، بيروت، ٢٠٠٨.

الحسني عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٨.

حوراني، البرت، تاريخ الشعوب العربية، ت كمال خولي، منشورات نوفل، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.

عبد الجبار فالح، التوتاليتارية، دراسات عراقية،بيروت، ٢٠٠٦.

الدولة والمجتمع المدني في العراق، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥، القاهرة.

العمامة والافندي، الفصل ١٥، دار الجمل،بيروت ٢٠١٠ ص٤٤٥-٤٦٤.

العطية غسان، نشأة الدولة، ١٩٠٨-١٩٢١، ت عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.

الوردي علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ستة مجلدات، دار كوفان، لندن، ١٩٩١.

الوردي علي، لمحات، المجلد ٥، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٧٨.

الوردي علي، لمحات، المجلد ٦، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٦.

الوردي علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة امير، قم، ١٩٩٢.

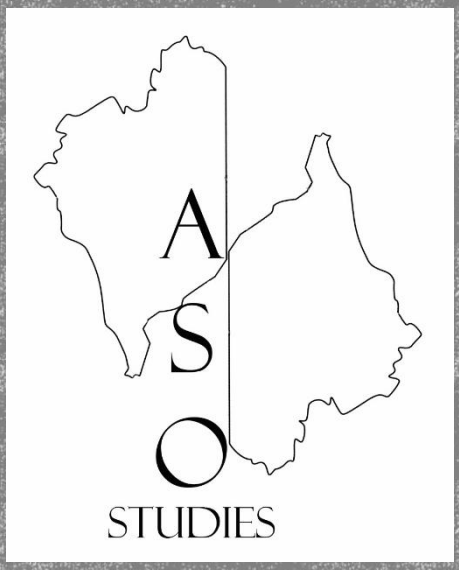

مركز آسو للدراسات

www.asostudies.com

بناء الأمة ـ الدولة

ومشكلة الانشطارات الدينية/ المذهبية

مقاربة سوسيولوجية – سياسية نموذج العراق

فالح عبد الجبار